

الكتاب العربي السعودي ١٠

دكتور عبد العزيز حسين الصويغ

أزمة الطاقة..
إلى أين؟

الطبعة الأولى
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م





دكتور عبد العزيز حسين الصويغ



إلى أين؟



بسم الله الرحمن الرحيم

الناشر
تهامة
جدة - المملكة العربية السعودية
ص.ب ٥٤٥٥ - هاتف ٤٠٠٠٠



الإهداء

إلى من يريدون طمس الحقيقة
أهدي هذه الحقائق

دكتور عبد العزيز حسين الصويغ


ازمة الطاقة..
الى أين ؟

"إن من يسيطر على حقول البترول في الشرق الأوسط
سوف يكون لديه القوة لكي يصنع السلام أو الحرب"

عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود

تمهيد

أضحى موضوع الطاقة الشغل الشاغل لتفكير كثير من الناس فى العالم الغربى واحتل مكانا بارزا من اهتمام السياسيين والاستراتيجيين والاقتصاديين ، وأجهزة الاعلام فى الدول الصناعية الغربية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل .

ويمثل البترول ما يعادل ٥٠ ٪ من استهلاك الطاقة العالمى . وفى فترة السبعينات الماضية استهلك العالم قدرا من البترول يعادل ما استهلكه فى كل القرون التى مضت مجتمعة .

ولفترة ما ظن البعض ان الطاقة النووية سوف تقوم سريعا بالحلول محل البترول كمصدر للطاقة . غير أن التعقيدات التقنية التى واجهت العلماء لجعل الطاقة النووية مصدرا منافسا للبترول ثبت انها اصعب من أن تجعل الحل قريبا .

ويفيد اكثر التقارير تفاؤلا فيما يختص بامكانية حدوث تقدم علمى مفاجىء فى مجال الطاقة ، آخذين فى الاعتبار الوقت اللازم لبناء محطات نووية ، أن ذلك لن يشكل الا ما يقارب ٨ ٪ ـ ١٠ ٪ من استهلاك الطاقة فى الثمانينات . لذا فان

البترول اصبح الوقود الاساسى للدول الصناعية . فبينما شكل البترول فى عام ١٩٦٠ ، على سبيل المثال ، مايعادل ثلث استهلاك اوربا الغربية من الطاقة ، فانه فى عام ١٩٧٠ ارتفع الرقم الى ٦٠ ٪ من احتياجات تلك المنطقة من الطاقة .

وتعتمد اليابان على البترول فى (٧٥ ٪) من احتياجاتها من الطاقة . وبينما كان استيراد الولايات المتحدة من البترول لايتعدى (٢٠ ٪) من الاستهلاك فى الستينات ، فإن هذا الرقم ارتفع الى مايقارب (٥٠ ٪) فى نهاية السبعينات .

لذا فلاعجب أن نجد أن هناك قلقا متزايدا فى العالم الغربى من تعرض هذا المصدر الهام للطاقة لأى اخطار محتملة . ويعكس هلموت شميدت المستشار الالمانى هذا التخوف حينما يقول : .

" النقص من امدادات النفط وارتفاع اسعاره ، بتهديدهما للاقتصاد فى دولنا ، قد يتسببان فى اندلاع الحروب ... اذا لم تتطور الطاقة النووية بسرعة كافية ، فان التنافس حول النفط والغاز الطبيعى سيشكل بحد ذاته مصدرا ممكنا للأزمات وهذا أمر خطير للسنوات العشرين الأخيرة من هذا القرن . "

ومن هذا المنطلق ، فان مايحدث فى الشرق الاوسط ، حيثما يقارب ثلثى الاحتياطى العالمى من البترول ، اصبح ذا أهمية كبرى لجميع الدول الصناعية .

ولقد فجرت حرب رمضان / اكتوبر ١٩٧٣ مشكلة الطاقة وأظهرت مدى اعتماد العالم الصناعى ، خاصة الولايات المتحدة وأوربا الغربية ، على البترول العربى لتأمين متطلبات النمو الاقتصادى والصناعى فى العالم الغربى .

وقد شعرت هذه الدول بمدى خطورة اعتمادها الكلى على البترول وفكرت بجدية كبيرة فى إعادة تقييم مركزها ومحاولة ايجاد مصادر بديلة للطاقة .

إلا انه وحتى الوقت الحاضر فلا يبدو أن هناك بديلا عن البترول لتلك الدول - كما سنناقش فيما بعد - وهذا مما يؤدى الى ازدياد الأهمية العالمية للبترول كسلعة دولية ذات أبعاد سياسية بالغة الخطورة . فاليابان تعتمد اعتمادا مطلقا على الاستيراد ، وأوربا الغربية حاليا ليست فى وضع مختلف كثيرا (والإنتاج من بحر الشمال لن يؤدى إلى إنقاص احتياجات هذه المنطقة بالشىء الكثير) وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعتبر فى وضع متفوق بالقياس بحليفاتها من الدول الغربية الأخرى ، إلا أنها مازالت فى حاجة الى استيراد كمية هائلة من البترول . .

وكما يقول أحد المتخصصين فى شئون الطاقة فى الولايات المتحدة الامريكية :

" إن الاعتماد المطلق على استيراد البترول يزيد من امكانية الضرر الذى ينتج عن توقف ضخه ، كما أن الاعتماد النسبى يوضح قوة الضغط التى تتمتع بها الدول العربية تجاه اوربا ، واليابان والى حد أقل .... الولايات المتحدة الامريكية .

ونظرا لما للطاقة من اهمية قصوى لاستمرار عمل المجتمعات ذات الاقتصاد الصناعى بمختلف مظاهرها فإن قوة الضغط العربية جديرة بالاعتبار - عدا لو تمكنت الدول المستوردة من التكيف لاحتمال إيقاف الضخ البترولى بشكل يمكنها معه من أن تحول دون حدوث اضطراب خطير ، وبينما نجحت هذه المجتمعات فى التكيف والحصول على احتياجاتها من البترول بكلفة منخفضة نسبيا فى عام ١٩٦٥ وعام ١٩٦٧ ، فان الوضع فى عام ١٩٧٣ اختلف بشكل جذرى ".

ولكى نضع ماسبق بشكل مجمل فاننا يمكن القول بأن البترول اليوم قد احتل مكانة سياسية هامة بالإضافة إلى مكانته الاقتصادية المعروفة وعلى هذا الاساس فإن التأثير السياسى الناتج من نجاحه فى أن يكون اداة من الطراز الاول وتفهم العرب لهذه الفعالية جعلهم يطالبون باستعماله سياسيا كأداة ضغط ضد الـدول المؤيدة لاسرائيل . فالبترول هو الطاقة والطاقة هى الثروة والثروة هى السيطرة والسيطرة هى القوة .

فالبترول إذن اصبح قوة لايستهان بها فى العلاقات الدولية .

(١)

طبيعة وأسس القوة البترولية العربية

تلعب القوة دورا كبيرا فى العلاقات الدولية . فمنذ خلق الانسان فإن مسعاه للحصول على القوة كان عاملا هاما فى الحياة البشرية ، وفى علاقة الإنسان بأخيه الإنسان ، فكانت القوة هى التى تصور العلاقة بين الامم .

إن حب الانسان للحياة ، وتعلقه بها ، ورغبته فى السيادة والتسلط شيء مشترك وطبيعة البشر . لذا فإن الصراع حول السلطة هو مبدأ عالمى ولايمكن أبدا إنكاره . فالدبلوماسية تعبر فى رأى البعض بأنها تخصص فى السياسة الميكافيلية . وفى رأى البروفسور هانزجى مورجانثو ، الذى يعتبر من أبرز علماء العلاقات الدولية وزعيم المدرسة الواقعية فى السياسة ، فإن القوة يمكن أن تعرف على أنها « سيطرة الانسان على عقول الآخرين وأفعالهم » مهما كانت الغاية النهائية لصانعى السياسة ، فإن كسب القوة والتسلط هو هدفهم المباشر . وباختصار فإن البروفسور مورجانثو يعتبر القوة هى العامل الجوهرى ، إن لم يكن الوحيد ، فى العلاقات الدولية ، وكما يقول :

« ليست السياسة الدولية كغيرها من السياسات الا صراعا على القوة والقوة هى هدفها الفورى ، وقد ينشد الساسة والشعوب الحرية والأمن والازدهار ، أو القوة نفسها . وقد يحددون أهدافهم

على اساس المثل الدينية أو الفلسفية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . وقد يأملون فى تحقيق هذه المثل عن طريق قواها الذاتية أو تدخل الهى ، أومن خلال التطور الطبيعى للشئون البشرية . وقد يحاولون أيضا تحقيق تلك الاهداف بوسائل لا سياسية كالتعاون الفنى مثلا مع الدول الاخرى ، أو مع المنظمات الدولية . ولكنهم عندما يحاولون تحقيق اهدافهم عن طريق السياسة الدولية ، فانهم يفعلون ذلك فى سبيل الحصول على القوة . »

ومن غير أن نؤيد هذا الاتجاه تأييدا مطلقا . فاننا يجب أن نعترف بما لعامل القوة من تأثير خلال حياة الانسان التاريخية والمعاصرة ، وبأن مبدأ القوة لاشك يعتبر مفتاح دراسة السياسة الدولية .

ويجب على كل أن نفرق بين القوة السياسية والقوة بمعنى الممارسة الفعلية للعنف (Force) فالجانب الفيزيقى من القوة بأشكاله المختلفة يعتبر عنصرا جوهريا فى السياسة . وعندما يتحول العنف الى واقع أى الى حرب فان ذلك يعنى التخلى عن القوة السياسية فى خدمة القوة العسكرية او شبه العسكرية ، ونحن لانهتم هنا الا بالجانب السياسى للقوة (القوة السياسية) ، لذا فلا دخل لنا بالجانب العسكرى مطلقا ، لأن ذلك سينتج عنه معطيات أخرى وتتأتى منه نتائج مختلفة .

والقوة السياسية علاقة نفسية بين الذين يمارسونها وبين الذين تمارس عليهم ، فهو يمنح الاولين سيطرة على بعض مايقوم به الاخرون من اعمال عن طريق النفوذ (Influence) الذى يملكونه على عقولهم .

وهذا النفوذ يتأتى من ثلاث مصادر : توقع المنفعة ، الخوف من الضرر ، الاحترام أو حب النظلم . وقد يمارس هذا النفوذ عن طريق الأمر ، أو التهديد ، أو الاقتناع ، أو مزيج من اثنين أو أكثر من هذه الوسائل .

ولاتنجح هذه العلاقة بين الدولة صاحبة النفوذ وبين الدولة أو الدول التى يمارس عليها هذا النفوذ ، الا اذا أثمرت هذه العلاقة فى نتائج ايجابية بالنسبة للدولة صاحبة النفوذ ، والا لما اعتبر هذا النفوذ قوة سياسية اطلاقا . ومثالا على ذلك اننا نجد أن الولايات المتحدة تمارس قوتها السياسية على بوروتوريكو طالما أن سكان هذه الجزيرة ينفذون القوانين السياسية فى امريكا الوسطى فاننا نعنى بذلك انسجام ماتقوم به حكوماتها من أعمال مع رغبات الحكومة الامريكية . وهكذا عندما يقال بأن (ا) من الناس يمارس او يرغب فى ان يمارس قوته السياسية على (ب) فان هذا يعنى أن (أ) قادر أو يريد أن يكون قادرا على السيطرة على بعض مايقوم به (ب) من اعمال عن طريق التأثير على عقله وتفكيره .

وأى موقف سياسى لابد وأن يتضمن عناصر ضعف ومصادر قوة ... الاولى هى التى تمثل قنوات تقود الى الهزيمة ، أما الثانية فهى تعبر عن المسالك التى تسمح فى حالة المواجهة بين خصمين بأن يتفوق أحدهما على الآخر ، فأما عناصر الضعف فتعمل الدولة على تقليصها وتصغير تأثيراتها ، وأما القوة فتسعى الدولة الى تنميتها وزيادة فعاليتها . والموقف السياسى البترولى ، أو مايمكن ان نسميه بالبتروبوليتكس ، (Petro-Politics)* لايختلف عن أى موقف سياسى آخر ، لذا فان له عناصر ضعف ومصادر قوة . وكما يرى الدكتور حامد ربيع ، استاذ النظرية السياسية بجامعة القاهرة فالواقعية ترفض امكانية التبسيط وتصور أن عنصرا معينا وحيدا ومنفردا يسمح بالنصر أو الهزيمة . كذلك رغم أن نواحى الضعف أو نواحى القوة تتدرج وتختلف انواع كل منها من حيث مدى فاعليتها كعنصر حاسم أو

---

* هذا المصطلح وضعته للتعبير عن الجانب السياسى الذى يتعلق بالشئون البترولية التى هى أصلا امور اقتصادية بحتة ، ولم الاحظه فى أى مرجع اطلعت عليه ، لذا فان مناسبته او عدم مناسبته ترجع كليا الى شخصيا .

أساسى فى الهزيمة أو فى النصر ، الا أن أولى قواعد النشاط السياسى تدور حول كيفية معالجة هذه العناصر ليس فقط بالنسبة للذات السياسية بل وكذلك بالنسبة الى الخصم موضع المصادمة . ويقوم د . ربيع بتلخيص هذه القواعد فى مبادىء خمس هى :

اولا : القدرة على التمييز بين عناصر القوة وعناصر الضعف فى الموقف السياسى .
ثانيا : استغلال عناصر القوة الى حدها الاقصى .
ثالثا : شل عناصر الضعف الذاتية وتحويلها الى مصادر قوة أن أمكن ذلك .
رابعا : استغلال عناصر الضعف فى الخصم إلى أقصى حد ممكن .
خامسا : تحويل عناصر القوة فى الخصم إلى عناصر ضعف .

والبترول العربى ... كعامل فى السياسة الدولية ، لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار هذه المبادىء الخمس الرئيسية التى تحيط بأى موقف سياسى فى المجتمع الدولى .

والغرض من هذا الكتيب هو تحليل أحد أهم المواضيع المطروحة على الساحة الدولية اليوم والقاء الضوء عليها وشرح ابعاد مايسميه الغرب (ازمة الطاقة) ومدى حقيقة هذه الازمة ودور البترول فى المساهمة فى سد حاجة العالم الصناعى من الطاقة ومركز الدول البترولية بشكل عام والدول البترولية العربية بوجه خاص وذلك بمحاولة الاجابة على الاسئلة التالية :

- هل حدث أى تغيير فى القوى من الدول الصناعية المتقدمة الى الدول البترولية النامية ؟ واذا ماصح ذلك فما مدى حقيقة القوة التى اكتسبتها الدول البترولية ؟

- ماهى مدى القوة البترولية والتغيير فى القوى من الدول الصناعية الى الدول البترولية ؟

- ماهو مركز البترول من بين مصادر الطاقة الأخرى ؟ وماهو مستقبل البترول كمصدر رئيسى للطاقة ؟

(٢)

أزمة الطاقة .. الاستهلاك هو القضية

عودتنا أجهزة الاعلام الغربية أنـه كلما تفاقمـت الازمـات الاقتصادية وارتفعت نسـب البطالـة وازدادت حدة التضخـم أن تحاول القاء اسباب كل تلك الازمات على الدول المنتجة للبترول وخاصة الدول العربية منها .... لذا فانه فى الآونة الاخيرة اصبح لايشغل الاعلام الغربى الا دول الاوبك ولاتخلو صحيفة أو مجلة غربية من كاريكتير أو تعليق عن ذلك العربى الذى يمسك بمصير العالم الصناعى والحضارة الغربية فى يده وعـن تصرفاتـه غـير المسئولة وجشعه فى زيادة أسعار البترول هذا هو الاطار الذى تدور حوله الحملة الشعواء التى تتصدر لها الأقلام والصحافة الغربيـة وأجهزة الاعلام الاخـرى والتـى تحـاول فيهـا النيـل من دول البترول . .

ان السبب الرئيسى لما يسمى اليـوم بأزمـة الطاقـة هو زيـادة الاستهـلاك المتصاعدة لمصادر الطاقة خاصة البترول . فبينما تضاعف اجمالى استهلاك الطاقة حوالى ست مرات منذ بداية القرن الحالى ، نجد أن حصص المصادر التى اعتمد

عليه هذا التوسع قد تبدلت تبدلا جذريا حيث هبطت حصة الفحم وارتفعت حصة البترول كالتالى :

	علم ١٩٠٠	علم ١٩٧٦
الفحم	٩٤,٢٪	٣٠,٢٪
البترول	٣,٨ ٪	٤٥,٧٪
الغاز الطبيعي	١,٥ ٪	١٧,٠٪
الطاقة المائية والنووية	٠,٥ ٪	٧,٣ ٪

وخلال الفترة مابين ١٩٥٠ الى ١٩٧٥ أى فى خلال ربع قرن فقط شهد العالم الصناعى اسرع معدلات الانتقال فيما بين مصادر الطاقة المعروفة فنجد أن استهلاك البترول قد ازداد بنسبة ٤٢٥٪ أى بأكثر من خمس مرات بينما ازداد استهلاك الفحم ١٠٤٪ أى تضاعف أقل من مرتين . وهذا يشير الى شيء واحد وهو التصاعد المستمر فى استهلاك البترول . وتوضح الجداول رقم (١) ، (٢) ، (٣) التطورات التى طرأت على استهلاك الطاقة فى العالم من حيث الكمية والنوعية خلال الفترة مابين ١٩٥٠ الى ١٩٧٥ .

تفصيل احصائى لمسار استهلاك الطاقة بين مصادرها الرئيسية منذ بداية عام ١٩٥٠ وحتى نهاية عام ١٩٧٤ مجزأة الى فقرات خمسة

التطور الاجمالى فى استهلاك الطاقة

الفترة	٥٠ ـ ٥٤	٥٥ ـ ٥٩	٦٠ ـ ٦٤	٦٥ ـ ٦٩	٧٠ ـ ٧٤
نسبة الزيادة الاجمالية	٣٠,١٪	٣٠,٨٪	٢٢,٨٪	٣١,٩٪	١٥,٩٪
متوسط الزيادة السنوية	٥,٤ ٪	٥,٥ ٪	٥,٥ ٪	٤,٢ ٪	٣,٨ ٪

التطور فى استهلاك الهايدروكربونات

الفترة	٥٠ ـ ٥٤	٥٥ ـ ٥٩	٦٠ ـ ٦٤	٦٥ ـ ٦٩	٧٠ ـ ٧٤
نسبة الزيادة الاجمالية	٤٩,٧٪	٤٢,٤٪	٤٥,٦٪	٥١,٤٪	٢١,٦٪
متوسط الزيادة الاجمالية	٨,٤ ٪	٧,٤ ٪	٧,٧ ٪	٨,٦ ٪	٥,٠ ٪

التطور فى استهلاك الغاز الطبيعى

الفترة	٥٠ ـ ٥٤	٥٥ ـ ٥٩	٦٠ ـ ٦٤	٦٥ ـ ٦٩	٧٠ ـ ٧٤
نسبة الزيادة الاجمالية	٥٥,٧٪	٥٦,٣٪	٤٩,٣٪	٥٤,٢٪	٢١,٩٪
متوسط الزيادة الاجمالية	٩,٢ ٪	٩,٣ ٪	٨,٣ ٪	٩,١ ٪	٥,١ ٪

ومن هنا نجد أن هناك علاقة طردية بين الطلب على الطاقة ومعدل النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية ، فحيث انخفض النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية الغربية انخفض استهلاك الطاقة ، وحيث ارتفع النمو الاقتصادى ارتفع استهلاك الطاقة . كما ان هذه العلاقة تشير الى تأثر البترول اكثر من غيره من مصادر الطاقة الاخرى نتيجة لتطورات استهلاك الطاقة زيادة أو نقصا ، وهذا يعنى بالتالى أن انخفاض استهلاك الطاقة هو انخفاض فى استهلاك البترول بشكل اساسى .

وقد أدى ازدياد الاعتماد على البترول وعدم تطوير مصادر جديدة للطاقة بشكل فعال ، الى اثارة مخاوف الدول الصناعية على مستقبل الامدادات البترولية وعدم امكانية تلبيتها للطلب المتزايد عليها ، والذى بلغ معدل نموه ٧,٥٪ سنويا ، ولتوضيح خطورة ذلك يجدر الذكر بأنه لو استمرت نسبة النمو فى الاستهلاك على هذا المعدل لانتهت احتياطيات البترول المؤكدة مع بداية التسعينات ، وحتى لو اضيفت

المصدر : U . N World Ener gy Supplies, Series J No 19
عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، دراسات مختارة فى الصناعة النفطية (الكويت ـ ١٩٧٩) .

احتياطيات جديدة تعادل ثلاث أُضعاف هذه الاحتياطيات فإن البترول سينضب فى مطلع القرن القادم اذا استمر معدل النمو على حاله . هذا هو الأساس الذى قامت عليه القضية المسماه « بأزمة الطاقة » .

والأزمة فى اعتقادنا ليست أزمة طاقة بقدر ما هى أزمة استهلاك،فالدلائل والاحصائيات التى سقناها سابقا تبين الازدياد الهائل فى استهلاك الطاقة عامة والبترول بوجه خاص ، خاصة فى الدول الصناعية فبينما أُنه فى الدول الفقيرة لايزيد نصيب الفرد فى السنة على ٦٠ كيلو جرام فحم أوما يعادلها ، نجد أن نصيب الفرد فى الدول الصناعية يصل الى ٤٦٦٨,٢ كيلو جرام أى ٧٥ ضعفا ، أى أن التفاوت أوسع جدا من تفاوت الدخل ولايزيد عليه الا التفاوت فى استهلاك الورق اذ يكاد يبلغ فى الدول الصناعية ١٠٠ ضعف قيمته فى الدول البترولية والفقيرة . ونظرا لما لاستهلاك الطاقة من أهمية خاصة فإننا نورد فيما يلى ملخصا بإنتاج الطاقة وتوزيعها على مختلف مجموعات الدول .

جدول رقم (٤)

انتاج الطاقة فى العالم (١٩٧٦)

(مليون برميل بترول يوميا أو مايعادلها)

من البترول	٥٦,٤
من الغاز	٢٢,٥
من الفحم	٣٧,٨
من الطاقة المائية والنووية	٩,٥
المجمـــوع	١٢٥,٥

جدول رقم (٥)

استهلاك الطاقة فى العالم (١٩٧٦)

(مليون برميل بترول يوميا أو مايعادلها)

الدول الصناعية	٧٥,٨
الدول الاشتراكية	٣٧,٢
الدول البترولية	٠,٦
الدول الفقيرة	١١,٩
المجموع	١٢٥,٥

لذا فان فى الاستهلاك تكمن العلة الاساسية لما يسمى اليوم بأزمة الطاقة ، ولعل فى تصريح الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان لمندوب النيوزويك قبل مؤتمر طوكيو الذى عقدته الدول المستهلكة للبترول فى ٢٨ ـ ٢٩ يونية ١٩٧٩م فى اليابان لدراسة تنسيق سياساتها النفطية وتوحيد موقفها تجاه الدول المنتجة للبترول توضيحا لهذه الحقيقة حيث نجده يقول :

« ان قمة طوكيو سوف تكون دون شك ، قمة الطاقة والحكم على نجاحها أو فشلها يتوقف على ماتتخذه من قرارات فى هذا الشأن ... وينبغى أن ندرك أن لا جدوى من أى حوار مع الدول المنتجة اذا ـ من جانب الدول المستهلكة ـ ، فشلنا فى تقديم دلائل دقيقة وأكيدة تتعلق بالاستقرار وعلى المدى الطويل ، بالعمل على خفض وارداتنا من النفط . »

بهذه الكلمات وضع الرئيس الفرنسى اصبعه على مكمن الداء الذى يعانى منه العالم الغربى والذى يشكل ماتدعوه صحافتها واعلامها « أزمة الطاقة » والذى تحاول اجهزة الإعلام الغربى تحميل وزره للعرب والدول البترولية الاخرى ... فلقد ظل العالم الغربى ولعشرات السنين يبتلع كل ما يستطيع ابتلاعه من النفط دون ما احساس بالمسئولية ودونما تفكير بأن هذا المنبع المتدفق سوف ينضب وان البقرة الحلوب قد يجف لبنها .

وهناك فى الواقع عدد من الأسباب التى يمكن أن يعود اليها اعتماد الدول الصناعية الكبرى فى غرب اوربا والولايات المتحدة واليابان على البترول وخاصة البترول العربى يمكن تلخيصها فيما يلى :

اولا :

الانخفاض الهائل فى اسعار البترول بالمقارنة باسعار مصادر الطاقة الاخرى . فبالاضافة الى اكتشاف مصادر هائلة من احتياطى البترول الخام فى منطقة الشرق الاوسط فى منتصف وأواخر الثلاثينات وأوائل الاربعينات ، فإن سعر البترول المنخفض يمكن أن يعتبر العامل الجوهرى الذى شجع هذا التحول إلى زيادة الاعتماد عليه كمصدر أساسى للطاقة ... والمثال الواقعى لهذا هو أن سعر البترول قد انخفض بمقدار ثلاثين بالمائة مابين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٠ مما شجع على زيادة استهلاك البترول وقلص الحافز للاستثمار الصناعى فى المنتجات وأساليب الإنتاج التى تهدف الى تقليل استهلاك الطاقة ، وقد أثر السعر ايضا على تثبيت تفوق البترول على الفحم كمصدر رئيسى للطاقة .

ثانيا :

سيطرة الشركات العالمية الكبرى للبترول على السوق البترولية الدولية خارج الكتلة الشيوعية فيما يختص بالاحتياطى والانتاج والتكرير والتسويق .

فقد نجحت هذه الشركات فى تحويل توازن القوى البترولى العالمى بعيدا عن الدول المنتجة لصالح الدول الغربية الصناعية وبسيطرتها المطلقة على مصادر البترول العالمية فان الدول الصناعية لم تفكر قط بانها ستفقد فى يوم من الايام المركز القوى الذى تحظى به ، وبالتالى فان هذا ادى الى اعتمادها الكلى على البترول كمصدر جوهرى للطاقة تعتمد عليه صناعتها .

ثالثا :

وهذا العامل يرتبط بالعامل السابق ويتلخص فى المركز المتسلط للولايات المتحدة الامريكية على المعسكر الرأسمالى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .. فبتبوئها هذا المركز القوى الذى كان يتمتع به حلفاؤها من الدول الاوربية قبل الحرب فان الولايات المتحدة والشركات السبع العالمية للبترول ـ خمس منها أمريكية ـ استخدمت هذه الفرصة لكى تقوم عمليا بصب البترول التى تسيطر عليه فى حلوق دول العالم .

رابعا :

وأخيرا ، ابتداء من منتصف الستينات ازداد فى العالم الغربى ، خاصة فى الولايات المتحدة ، الاهتمام بالاعتبارات البيئية وقد اعطى هذا الامر للبترول افضلية على الفحم كمصدر للطاقة لما يؤديه استخراج الفحم من اضرار بيئية على التربة والسطح ولما فيه من تشويه للاراضى والقضاء على خصوبتها ، وتتعلق المشكلات الاخرى بالتكاليف الباهظة التى تتطلبها عملية التنقيب والنقل للمستخرج من الفحم مما يجعل عملية استخراجه غير اقتصادية على الإطلاق . وبالتالى فانه رغم مجهودات حكومات اوربا الغربية واليابان لإعطاء التعويضات واصدار القوانين لحماية الصناعة الفحمية فان انتاج الفحم انخفض بشكل تدريجى وتصدر البترول كل المصادر الاخرى للطاقة .

فالازمة حاليا اذن هى ازمة اقتصادية فى المقام الاول سببها ببساطة زيادة الطلب على الطاقة ـ المتمثلة هنا بالبترول ـ عن المعروض منها ـ أى بمعنى آخر زيادة الاستهلاك عن الانتاج ونتيجة لهذه الحقيقة الاقتصادية فان ارتفاع سعر البترول يصبح أمرا حتميا تقضى به ديناميكية السوق البترولية ... ولو استطاعت الدول الصناعية الغربية خفض نسب استهلاكها فان الاسعار ستعود مرة اخرى الى الانخفاض مالم تتدخل متغيرات أخرى (غير اقتصادية) قد تسبب فى انعدام فعالية عمل قانون العرض والطلب . (انظر جدول رقم (٦) لتطورات استيرادات الدول الصناعية الرئيسية من البترول من الدول البترولية) .

فالعلاج اذن « لأزمة الطاقة » والنقص الحالى فى المعروض من البترول فى الاسواق العالمية هو الحد من الطلب على البترول من قبل الدول الصناعية الغربية ... لذا فان المشكلة هى اقناع المستهلكين فى دول الغرب بان يخفضوا من استهلاكهم وأن يغيّروا من النمط القديم فى الاسراف فى استخدام الطاقة .

أما من جانب الدول المنتجة فلقد اظهرت مواقفها تحملها الكامل لمسئولياتها ... ولعل فى قرار المملكة العربية السعودية فى زيادة انتاجها لتعويض نقص الانتاج الايرانى برهانا جديدا على ايجابية الموقف السعودى مما سيساعد لاشك فى الحد من العجز القائم فى الوقت الراهن فى اسواق البترول العالمية ... ويبقى أن يتحمل الغرب الان نصيبه من المسئولية خاصة وقد اوضح القرار السعودى أن زيادة حجم الانتاج سيكون مؤقتا لتفادى حدوث أى تفاقم للازمة الاقتصادية العالمية .

ان الكرة الان فى ملعب الدول الصناعية الغربية فهل تحسن اللعب ، وتخضع لأصول التحكيم الدولية ؟.. ان الاجابة على هذا السؤال هى التى ستحدد مستقبلا الفرق بين الازمة والانفراج فى الطاقة ....

جدول رقم (٦)

تطورات استيرادات الدول الصناعية الرئيسية من الدول العربية والعالم من البترول الخام (بآلاف البراميل يوميا) .

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الاستيراد من الدول العربية					
أ - دول السوق الاوربية	٨٦١٩	٧٤٥٥	٦٠٥٠	٦٤٧٩	٦٣٨٧
ب - الولايات المتحدة	٨٧٢	٧٣٤	١٣٣٧	٢٣٨٢	٣٢٦٨
ج - اليابان	٢٣٤٠	٢٤٨٦	٢٤٧٩	٢٧٧١	٢٩٣٣
المجموع	١١٨٣١	١٠٦٧٥	٩٨٦٦	١١٦٣٢	١٢٥٨٨
الاستيراد من العالم					
ا - دول السوق الاوروبية	١٢٢٠٠	١١٤٤٥	٩٥٣١	١٠٢٢٩	٩٦٤٠
ب - الولايات المتحدة	٣٢٤٤	٣٤٧٧	٤١٠٢	٥٢٠٨	٦٦١٣
ج - اليابان	٤٩٤٠	٤٨٣٣	٤٥١٩	٤٦١٦	٤٧٨٨
المجموع	٢٠٣٨٤	١٩٧٥٥	١٨١٥٢	٢٠٠٥٣	٢١٠٤١
مجمل الصادرات العربية (أوابك) للعالم	١٦٥٨٩	١٦٤٤٣	١٤٨٣٨	١٧١٩٠	١٧٧٨١

بقية جدول رقم (٦)

تطورات استيرادات الدول الصناعية الرئيسية من الدول العربية والعالم من البترول الخام (بآلاف البراميل يوميا)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
نسبة صادرات الدول العربية للدول أعلاه الى مجمل صادراتها	٧١,٣٪	٦٤,٩٪	٦٦,٥٪	٦٦,٣٪	٧٠,٨٪
نسبة مستوردات الدول الصناعية أعلاه من الدول العربية الى مجمل استيراداتها	٥٨٪	٥٤٪	٥٤,٤٪	٥٨٪	٦٠٪

المصدر :

PIW, March 20, 1978
PIW, November 30, 1978
Oil&Gas Journel January 31, 1977 .P. 121.
Eurostat, Quarterly of Energy Statistics
OECD, Quarterly Oil Sta tistics, Third Quarter 1977.



(٣)

أزمة الطاقة ..

الموقف السعودي

« لقد عملت المملكة العربية السعودية ولازالت تعمل بصدق واخلاص على توفير انتاج مناسب من البترول والغاز شعورا منها بالمسئولية المشتركة فى المجتمع الدولى ، ولكن شعورنا بمسئوليتنا نحو الاجيال القادمة فى المملكة العربية السعودية يقضى منا ايضا تحرى الدقة وإيجاد توازن محسوب بين الحاضر والمستقبل »

فهد بن عبد العزيز

من خطاب سموه فى افتتاح الدورة الرابعة لمجلس
محافظى المصرف العربى للتنمية فى افريقيا / الرياض

بالنسبة لكثير من الناس فى مختلف انحاء العالم اصبح اسم المملكة العربية السعودية صنوان لكلمة بترول . لذا فان القاء بعض الضوء على الموقف البترولى السعودى يبين بشكل واضح هذه الحقيقة فالمملكة كدولة منتجة للبترول تتمتع

بخصائص رئيسية تجعلها تختلف جذريا عن غيرها من الدول المنتجة للبترول . فكما اشار معالى الشيخ أحمد زكى يمانى فى محاضرة القاها فى جامعة الرياض ترجع اهمية المملكة العربية السعودية فى السوق البترولية العالمية الى العوامل التالية :

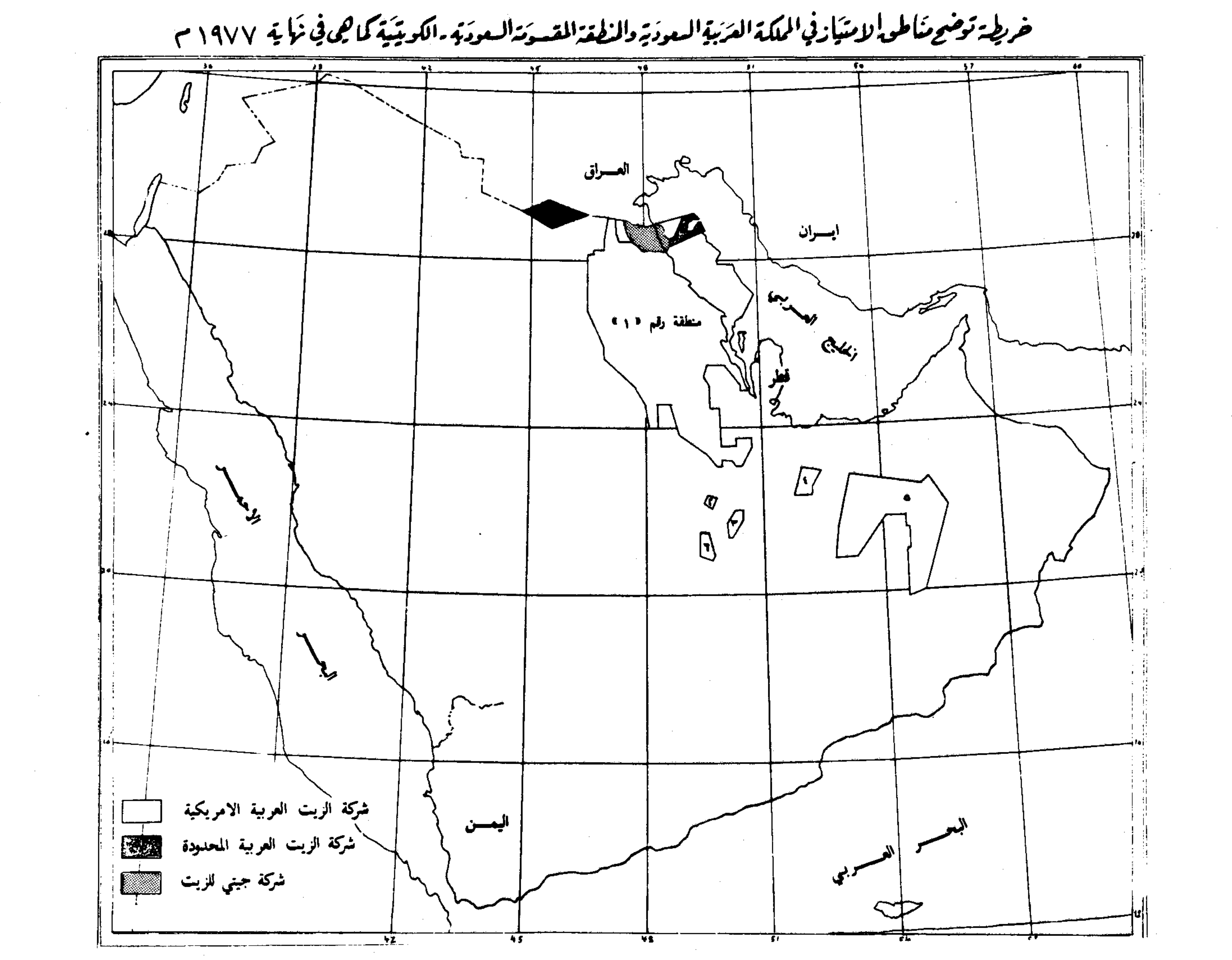
اولا :

ان المملكة العربية السعودية هى دولة عربية منتجة للبترول لذا فهى تشترك مع الدول العربية الاخرى فى عدد من المصالح الخارجية تأخذ فى اكثر الاحيان طابعا سياسيا تخرج فيه دول اخرى منتجة للبترول مثل ايران ، فنزويلا واندونيسيا عن هذا الاطار . وفى داخل هذا الاطار فان المملكة العربية السعودية ملتزمة التزاما شاملا بالقضية العربية التى تجىء مشكلة فلسطين لتمثل القلب منها . وهذه المصالح ضمن هذا الاطار السياسى لاتشترك فيها دول بترولية : مثل ايران أو اندونيسيا .

ثانيا :

ان المملكة العربية السعودية دولة تملك اكبر احتياطى فى العالم . وبالتحديد فان ٢٧٪ من اجمالى نسبة الاحتياطى العالمى للبترول يكمن فى المملكة العربية السعودية . هذا يعنى ان نظرتها الى المستقبل تمتد كثيرا وكثيرا لأبعد ما تمتد اليه نظرة دولة اخرى مثل ايران ذات الاحتياطى الكبير الذى اذا قورن بانتاجها مع نظيرتها الى المستقبل اقصر طولا ، وهذا يعطى لهذه البلاد مركزا دوليا يختلف فى التعامل الدولى وفى لغة السياسة والاقتصاد عن المركز الذى تحتله الجزائر مثلا أو فنزويلا .

خريطة توضح مناطق الامتياز في المملكة العربية السعودية والمنطقة المقسومة السعودية - الكويتية كما هي في نهاية ١٩٧٧ م




حقول البترول المكتشفة
في المملكة العربية السعودية والمنطقة
المقسومة - السعودية - الكويتية
حتى نهاية عام ١٩٧٧ م
امتياز شركة
الزيت العربية المحدودة
امتياز شركة
جتي الزيت
درة
حوت
لولو
مرجان
وفرة
لوحة
محارة
ظلوف
حصبة
سفانية
ربيان
سوبان
حباري
شرر
منيفة
كرين
كران
جريبيعات
وثبان
بكر
أبو حدرية
بري
جنا
اللهابه
خرسانية
فاضل
أبو سعفة
القطيف
منطقة امتياز أرامكو
رلم ١
جهام
دمام
بقيق
الغوار
قطر
الخليج
الرياض
أبو جفان
مزاليج
حرمالية
شيبة
رملة
كدن الشمالي
كدن الجنوبي

ثالثا :

ان المملكة العربية السعودية دولة تنتج اكثر بكثير مما تحتاج اليه لمتطلباتها المالية ولذلك تكدست لديها اموال تسمى (الفائض النقدى) وهذا بالتالى اعطاها قوة مالية اذا ما اضيف الى قوتها السياسية سوف يعطيها وضعا خاصا يميزها عن زميلاتها من دول الاوبك .

رابعا :

ان المملكة العربية السعودية دولة منتجة للبترول محافظة ومعتدلة وهى تنتسب سياسيا لما يسمى بالعالم الحر، وبذلك تختلف عن دولة اخرى تحمل راية الثورية وهى ان اجتمعت مع المملكة فى العروبة او فى ضخامة الاحتياطى أو غير ذلك فانها تختلف عنا فى لون الراية التى ترفع على ارضها .

خامسا :

ان المملكة العربية السعودية دولة تنتج انواعا مختلفة من الزيت : الزيت العربى الخفيف والزيت العربى المتوسط والزيت العربى الثقيل .... الخ ، كما ان هناك زيوتا اخرى اكتشفت وسيتم استخراجها وتصديرها فى المستقبل، وهذا سوف يعطيها مركزا فريدا فى اقتصاديات البترول وسوف يدعم موقفها فى طريقة تسعيره

سادسا :

ان المملكة العربية السعودية دولة لم تبلغ من التطور ما بلغته دول نامية منتجة للبترول ، لذلك فان نظرة المملكة الى تسعير البترول والى مستقبل الطاقة تختلف عن غيرها من الدول النامية الاخرى . وخلال السنوات القادمة فان المسئولين الحكوميين يبذلون جهودا حثيثة لتطوير البلاد ، تطوير الارض وانشاء الصناعات والبحث عن مصادر جديدة للدخل تعوضها عن البترول فى المستقبل .

سابعا :

ان المملكة العربية السعودية دولة منتجة اسلامية ورغم أن قرابـة ٧٠٪ من احتياطى البترول تملكه دول اسلامية فإن هذه الكتلة لم تدخل حتى اليوم فى نطاق اللعبة البترولية كما ان القوة الاسلامية لم تبرز من خلال البترول . لذا فانها ليست لها أى نفوذ فى مجال الاستراتيجية البترولية .

ولقد ساهم الموقف البترولى السعودى المتعاظم بشكل فعال فى زيادة قوتها الاقتصادية وبالتالى فى الموقف السياسى للمملكة العربية السعودية .

ورغم أن الثروة البترولية والقوة النابعة منها هى أمر جديد لم يعرفه القادة السعوديون الا حديثا ، فان البترول واهميته الاستراتيجية فى الشئون الدولية كان امراً لم يخف عن الساسة العرب والسعوديين منذ بدء اكتشاف البترول فى المنطقة فخلال المقابلة التاريخية للعاهل السعودى الملك عبد العزيز رحمه الله مع الرئيس الامريكى روزفلت خلال الحرب العالمية الثانية نجد ان الملك الراحل يقول : « ان **من يسيطر على حقول البترول الجديدة فى الشرق الاوسط سوف تكون لديه القوة لكى يصنع السلام او الحرب** » .

وحتى حرب رمضان علم ١٩٧٣ ، فان المملكة العربية السعودية لم تكن تفضل الاستخدام السياسى لسلاح البترول ، وقد أكد جلالة المرحوم الملك فيصل مرارا وتكرارا ان « البترول والسياسة يجب ان لا يخلط بينهما » ولم تتغير نظرة القيادة السعودية الراهنة عن ذلك الموقف فقد استمرت المملكة تنظر الى البترول كمورد اساسى للدخل يمكن ان يسخر لبناء القوة العسكرية والاقتصادية للدول العربية التى تقع فى خط المواجهة مع اسرائيل والتى تقوم بتحمل مسئوليات الدفاع . وقد اعطى وزير البترول السعودى الشيخ احمد زكى يمانى تفسيرا لسلاح البترول فى نوفمبر ١٩٧٢ عندما قال :

(لابد أن اقول اننا لانؤمن باستخدام البترول كسلاح سياسى بشكله السلبى . إننا نؤمن بان الطريقة المثلى هى التعاون الحق مع الغرب . خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية وبهذه الطريقة فانه سوف تنشأ روابط اقتصادية وثيقة تنعكس فى النهاية على علاقاتنا السياسية .)

لذا فإننا يمكن أن نلخص سياسة المملكة العربية السعودية البترولية بانها تعتمد على الاسس التالية :

اولا :

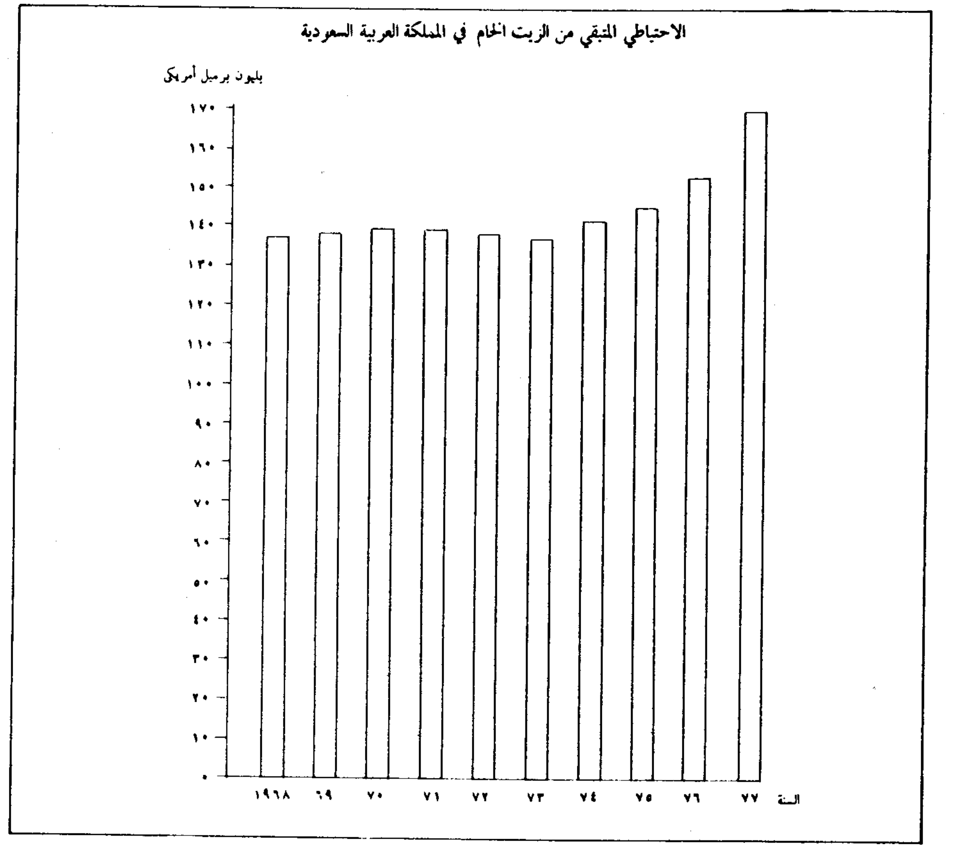
توفير كمية الانتاج المناسبة من البترول التزاما بمسئولياتها تجاه المجتمع الدولى وعملا بمبدأ التعاون لخير البشرية . فالمملكة العربية السعودية كدولة بترولية ذات احتياطى تشعر بمسئولية كبرى تجاه العالم الصناعى لذا فقد عملت على ان توفر طاقة انتاجية تفى باحتياجات الدول الصناعية حتى ولو كان ذلك على حساب بعض التضحيات . وما المبادرة السعودية الاخيرة بزيادة انتاجها البترولى تلبية لتزايد الطلب العالمى الا ايمانا منها بان مصيرها مرتبط بمصير الدول الصناعية التى لاشك تؤثر على الاقتصاد العالمى الذى لا تألو المملكة جهدا فى سبيل تدعيمه والحفاظ على استقراره ، الا ان هذه المسئولية يجب الا تكون من جانب واحد . لذا فعلى الدول الصناعية الكبرى ان تبحث بجد وفعالية عن البدائل المناسبة للبترول . فرغم الاحتياطى العالمى الذى يمثل الاحتياطى السعودى حجر الأساس فيه هو احتياطى هائل الا انه احتياطى معرض للزوال فهو ثروة ناضبة لاتتجدد .

فبرميل البترول السعودى الذى يخرج من الحقل الى الدول المستهلكة يذهب بدون رجعة ولايمكن تعويضه ابدا .

الاحتياطي المتبقي من الزيت الخام في المملكة العربية السعودية كما هو في نهاية كل عام

بلايين البراميل الأمريكية

السنة / اسم الشركة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
أرامكو	١٣٢,٦٠	١٣٣,٣٠	١٣٥,٠٠	١٣٤,٧٢	١٣٣,٨٣	١٣٣,٦٨	١٣٦,٨٥	١٤١,٢٥	١٤٧.٨٥	١٦٥.٦٨
جيتي	٠,٨٠	٠,٨٠	٠,٧٠	٠,٦٥	٠,٦٢	٠,٦٠	٠,٧٢	٠,٥٤	٠.٥١	٠,٥٤
شركة الزيت العربية المحدودة	٢,٦٠	٢,٦٠	٣,٠٠	٢,٨٩	٢,٦٢	٢,٥٥	٣,٤٧	٢,٧٩	٣,٠٥	٣و٢٦
المجموع	١٣٦.٠٠	١٣٦.٧٠	١٣٨,٧٠	١٣٨.٢٦	١٣٧.٠٧	١٣٦.٨٣	١٤١.٠٤	١٤٤.٥٨	١٥١.٤١	١٦٩.٤٨

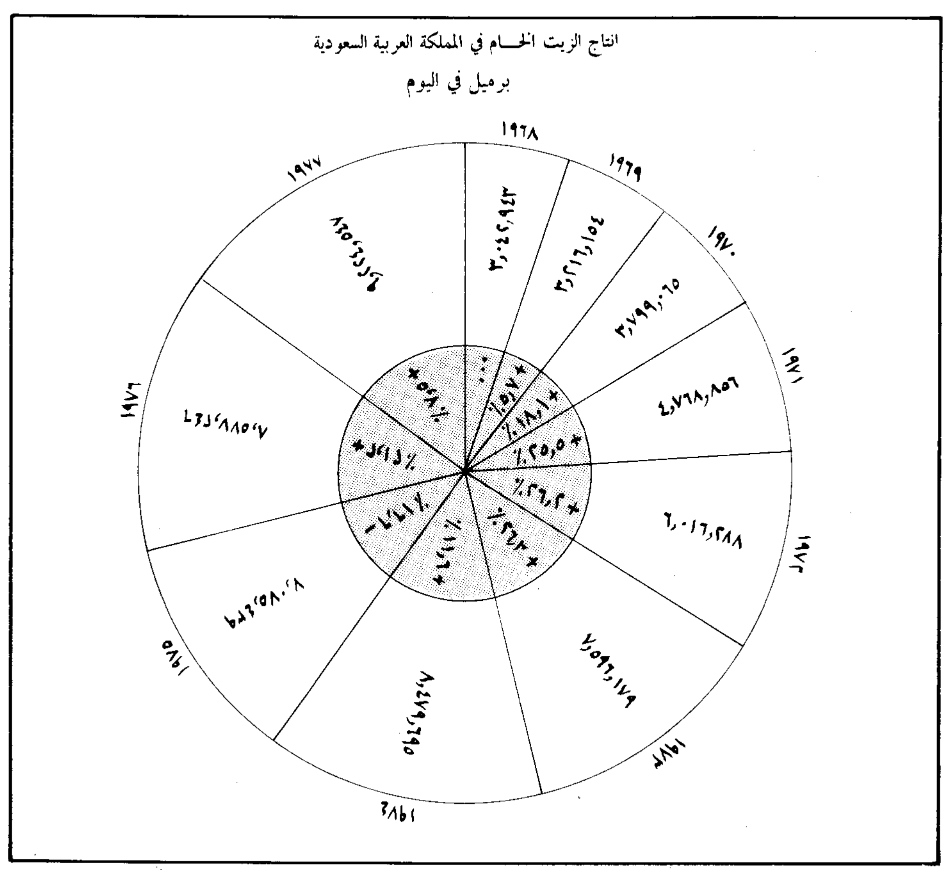


عن النشرة الإحصائية البترولية السنوية لعام ١٩٧٨ م وزارة البترول والثروة المعدنية . الرياض
المملكة العربية السعودية

انتاج الزيت الخام فى المملكة العربية السعودية ١٩٦٨-١٩٧٧م

بالبرميل الأمريكية

الانتاج / السنة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الانتاج السنوى	١.١١٣.٧١٧.٠١١	١.١٧٣.٨٩٦.١٦٤	١.٣٨٦.٦٥٨.٨٣٩	١.٧٤٠.٩٣٢.٧٦٣	٢,٢٠١,٩٦١,٦٩٥	٢.٧٧٢.٦٠٥.٤٢٨	٣.٠٩٥.٠٨٨.٤٢٧	٢.٥٨٢.٥٣٥.٢٤٤	٣,١٣٩,٢٧٢,٠٢٤	٣,٣٦٦,٩٥٩,٦٦١
معدل الانتاج اليومى	٣.٠٤٢.٩٤٣	٣.٢١٦.١٥٤	٣.٧٩٩.٠٦٥	٤.٧٦٨.٨٥٦	٦.٠١٦.٢٨٨	٧.٥٩٦.١٧٩	٨.٤٧٩.٦٩٥	٧.٠٧٥.٤٣٩	٨.٥٧٧.٢٤٦	٩.٢٢٤.٥٤٧
نسبة التغير المئوية	٠٠٠	٪ ٥.٧	٪ ١٨.١	٪ ٢٥.٥	٪ ٢٦.٢	٪ ٢٦.٣	٪ ١١.٦	٪ ١٦.٦	٪ ٢١.٢	٪ ٧.٥



عن النشرة الإحصائية البترولية السنوية لعام ١٩٧٨م وزارة البترول والثروة المعدنية - الرياض - المملكة العربية السعودية

ثانيا :

الالتزام بسياسة تسعير معتدلة للطاقة تعتمد على الزيادة المتدرجة فى الاسعار والتى تتناسب مع ظروف السوق والتى تستطيع اقتصاديات الدول الصناعية من التكيف لها . لذا فلا عجب ان نجد ان المسئولين السعوديين يعلنون دوما سواء فى السر او العلانية بشكل لايقبل الشك رغبتهم فى تخفيض اسعار البترول او ابقائها فى مستواها الحالى على الاقل . الا انهم يؤمنون ايضا ان هذه السياسة لايمكن ان تتحقق دون تخفيض استهلاك الدول المستوردة للطاقة وترشيد استخدامها .

ثالثا :

توفير الحد الادنى من مستوى المعيشة للمواطنين ومن المداخيل المناسبة للدول التى يمكنها بها تمويل خطط التنمية التى تهدف الى بناء المجتمع السعودى واللحاق بعجلة التقدم . الا انها فى سبيل ذلك تهدف الى تحقيق التوازن والعدالة ليس فقط بين الاجيال الحالية ولكن الاجيال القادمة ايضا .

وان القاء نظرة على خطط التنمية السعودية هو دليل جازم على التزام المملكة بمسئولياتها الداخلية تجاه مواطنيها . ولقد رصدت المملكة للخطة الخمسية الثانية للتنمية ميزانية تقدر الآن بـ ١٤٢ بليون دولار امريكى او ما يعادل ٥٠٠ بليون ريال سعودى . ولقد تم انجاز ضخم فى هذا المضمار اذا استطاعت هذه الخطة حتى الان ان تحقق معدل نمو بلغ ١٥,٤٪ للانتاج الوطنى العام اى بما يزيد بنسبة ٤,٢٪ على الهدف المقرر فى الخطة . وكان هذا النمو بارزا فى القطاع الخاص غير البترولى حيث بلغ معدل النمو ١٨٪ متجاوزا هدف النمو المقرر فى الخطة بحدود ١٣,٤٪ .

وفى سبيل تحقيق هذه السياسة السعودية المرسومة فالمملكة تسعى للعمل على استتباب الامن والسلم فى المنطقة وفى العالم اجمالا . لذا فان موقفها تجاه المشكلة العربية الاسرائيلية يسعى الى تحقيق السلام العادل والدائم للشعب الفلسطينى

وشعوب المنطقة . فبدون الحل العادل والدائم للمشكلة الفلسطينية تؤمن المملكة انه ليس هناك اى احتمال للخروج من الدائرة المغلقة للجهود السلمية الحالية . ومن هذا فان المسئولية الان تقع على المجتمع الدولى كافة والدول الكبرى بشكل خاص لايجاد مخرج للطريق المسدود الذى دخلت اليه مشكلة الشرق الاوسط باعتمادها لأسلوب الحل المنفرد الذى وان حقق السلام الجزئى المؤقت فانه لن يكتب له الاستمرار لقصوره عن معالجة الأزمة الحقيقية وهى المشكلة الفلسطينية .

ان مفتاح المستقبل سواء فى النزاع العربى الاسرائيلى او المشكلة البترولية يعتمد بشكل كبير على الدور الذى يمكن ان تلعبه المملكة العربية السعودية ،كما يعتمد ايضا على العلاقات بين الولايات المتحدة من جهة والدول العربية ، خاصة المملكة العربية السعودية من جهة اخرى .

لذا فان المملكة العربية السعودية تعتبر ذات اهمية قصوى للسياسة الامريكية طويلة الأجل فى الشرق الاوسط وعلى هذا فان اى تحليل لاهداف السياسة الامريكية بعيدة المدى والاختيارات المتاحة لها فى المنطقة لابد وان تأخذ وجود المملكة العربية السعودية بعين الاعتبار . الا انه من اجل ان تستطيع العلاقات السعودية الامريكية من ان تكون علاقات مثمرة وعملية فانها يجب ان تقوم على التفاهم المتبادل للمصالح الطويلة الأجل لكلا الطرفين . فمن الصعوبة بمكان ، ان لم يكن من الاستحالة ، للمملكة العربية السعودية ان تؤمن راحة العالم الغربى ، خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، بينما تعمل الاخيرة على امداد المال والسلاح التى يستخدمها الاسرائيليون لاحتلال مزيد من الاراضى العربية .

اننا نعتقد ان اهتمام الولايات المتحدة الجوهرى فى الوقت الراهن يجب الا يكون تجاه الامدادات البترولية او مايسمى (ازمة الطاقة) ولكن العمل على ايجاد الحل الشامل والدائم لمشكلة الشرق الاوسط حل يشارك فيه كل الاطراف المعنية ولايقتصر على البعض منها او ينفرد بواحدة دون اخرى . لقد اظهرت حرب

رمضان المخاطر التى تشكلها هذه المنطقة للسلام العالمى . ان حل مشكلة الشرق الاوسط هو مفتاح لحل مشاكل الطاقة فى العالم . وعندما نستطيع تحقيق الهدف الاول ، فان الهدف الثانى (تدفق البترول) سوف يتحقق تباعا . والفشل فى الوصول الى حل للمشكلة سوف يؤدى دون شك الى حرب جديدة فى المنطقة . وان نشوب حرب جديدة سوف يؤدى الى عواقب لايمكن تحديدها.لن ينحصر خطرها على المنطقة فقط بل سوف تكون خطرا على الجنس البشرى بأكمله . ان مصالح المملكة العربية السعودية والعالم المتحضر كافة انما تتمثل فى وجود اسواق مستقرة ، واقتصاد عالمى مستقر وظروف سياسية مستقرة ، والطريق لتحقيق هذا كله يمر من خلال التعاون وليس التهديد او توتر العلاقات . ان معادلة حل المشكلات الحالية فى المنطقة تتلخص فى الجدية فى تخفيض الاستهلاك والجدية لتسوية مشكلة الشرق الاوسط فبتحقيق هذه المعادلة فقط ينفتح عهد جديد .

(٤)

أزمة الطاقة.. اقتصاد.. أم سياسة؟

لقد مر الآن مايقارب سبع سنوات منذ ان دشن العرب اول استخدام ناجح « لسلاح » البترول اصبح بعده هذا السلاح معترفا به كقوة ذات شأن فى السياسة الدولية . فالبترول هو المادة الخام الوحيدة التى وضح فيها التداخل بين الاقتصاد والسياسة . غير ان استخدام البترول كأداة سياسية لم تكن التجربة الاولى فى هذا المجال ،فالولايات المتحدة الامريكية استخدمت نفس الاستراتيجية ضد كوبا،والاتحاد السوفيتى،والصين،بل انه خلال حرب السويس،عام ١٩٥٦،قامت الولايات المتحدة بتجميد الارصدة المالية لمصر فى البنوك الامريكية،كما انها منعت الصادرات الامريكية عن مصر كما قامت ايضا فى منتصف الستينات بمنع بيع القمح الى مصر كعقاب اقتصادى . كما قامت اخيراً بتجميد الارصدة المالية لايران رداً على مشكلة الرهائن فى السفارة الامريكية بطهران،وكذلك ايقاف تصدير القمح الى الاتحاد السوفيتى ردا على تدخله فى افغانستان .

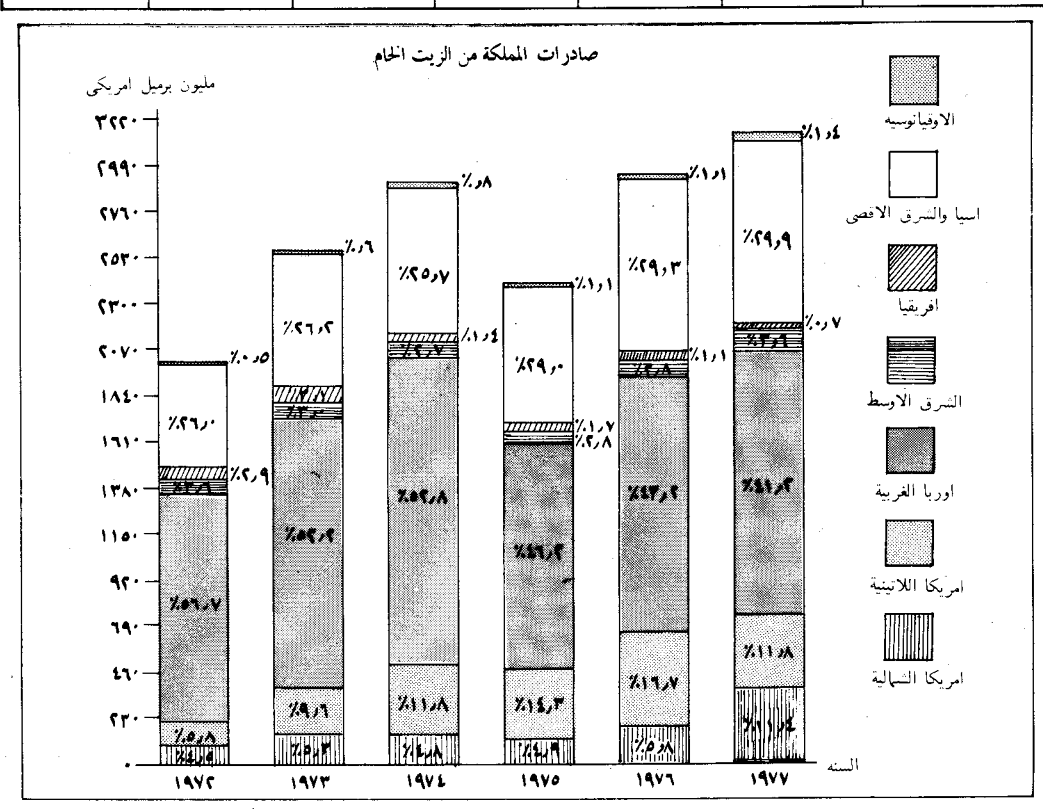
وكما رأينا من الامثلة السابقة فان موارد طبيعية وسلع اقتصاديه استخدمت لتحقيق اهداف سياسية ، فكيف تم اذن الخلط بين الاقتصاد والسياسة وتحولت بين ليلة وضحاها سلعة اقتصادية بحتة الى نفوذ سياسى ، وهذا النفوذ يمكن ان يتحول الى قوة ضغط سياسية اذا اقترنت بتهديد اساسى لوقف السلعة الاقتصادية او المورد الطبيعى لكسب تنازلات سياسية من الاطراف الاخرى ؟ ولكى نعرف كيف امكن للبترول ـ وهو مادة اقتصادية ـ من التحول الى اداة سياسية فإنه يجب ان ننظر الى اسس تلك القوة البترولية : العلاقة التجارية بين المنتجين والمستهلكين . فمصدر القوة البترولية العربية يعتمد على القوة السياسية المتأتية للعرب والتى تعتمد بدورها على الوضع الاقتصادى الذى تشغله الدول العربية المنتجة للبترول فى العالم ، فرغم ان البترول سلعة اقتصادية والتبادل التجارى البترولى هو عملية اقتصادية بحتة،فان هذه السلعة والعملية التجارية الناتجة عنها قد سخرا لغرض سياسى بحت ، فالقوة الاقتصادية التى ترتكز على وضع احتكارى يتمتع به البائع او المشترى تحمل فى طياتها قدرا كبيرا وفى بعض الاحيان قدرا حاسما من النفوذ السياسى . لذا فانه من الضرورى عند بحث موضوع السياسات الاقتصادية فى الشئون الدولية التمييز بين السياسات الاقتصادية التى تتبع لنفسها لا لهدف آخر وبين تلك التى تتبع كأدوات لسياسة معينة او تكون اهداف هذه السياسة الاقتصادية مجرد وسيلة لتحقيق غاية وهى السيطرة على سياسات دولة اخرى .

وتكون السياسة الاقتصادية او المالية التى تتبع لنفسها عرضة للتقويم على ضوء معاييرها الخاصة بها . ترى هل تكون نافعة من الناحية الاقتصادية او المالية ؟ ما أثر رفع رواتب الموظفين على كمية الادخار او على زيادة الانفاق ؟ ماذا يمكن ان تكون نتائج رفع الضرائب الجمركية على السلع المستوردة على مستوى الاسعار ؟ ... الخ ، ولاشك فى ان القرارات التى تتخذ بصورة خاصة على صعيد مثل هذه الاعتبارات الذاتية . اما عندما تهدف هذه السياسات الى زيادة نفوذ

صادرات المملكة العربية السعودية من الزيت الخام (حسب الجهات) ١٩٧٢-١٩٧٧م

بآلاف البراميل الأمريكية

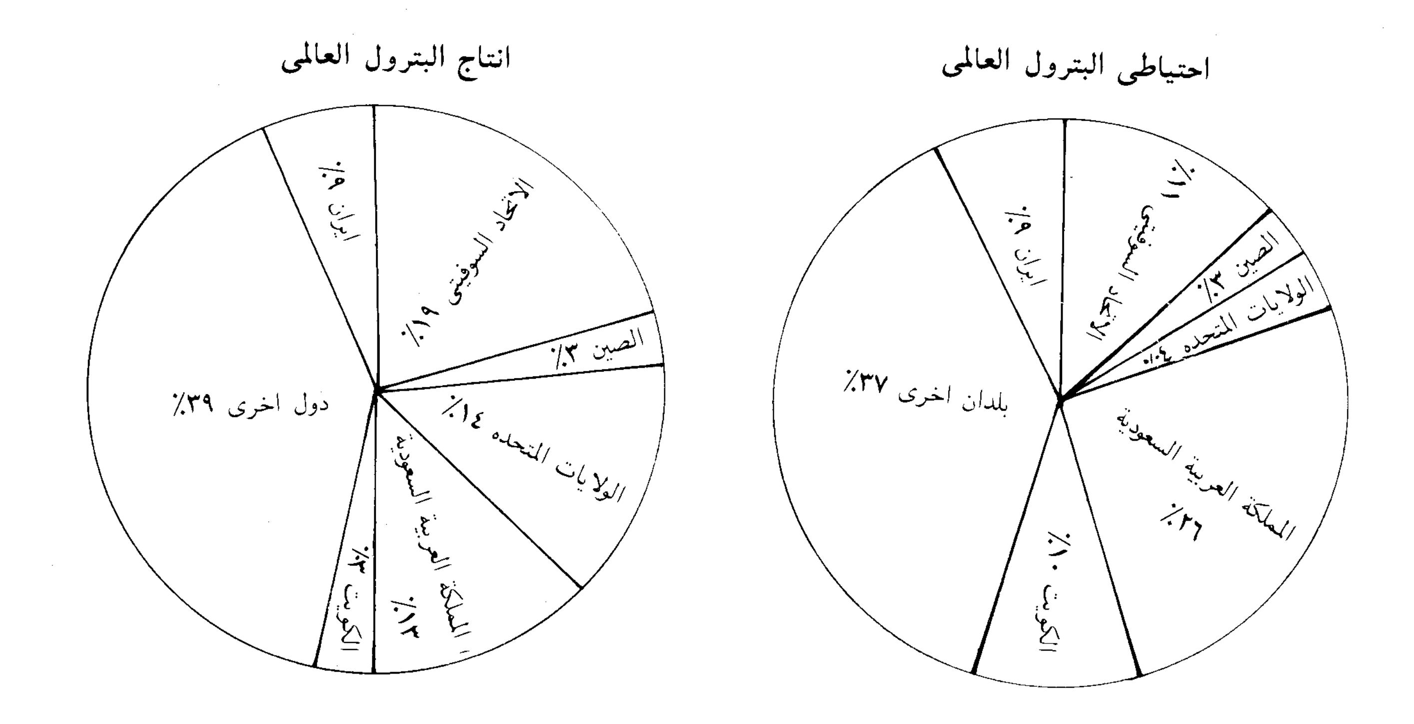
الوجهة / السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
أمريكا الشمالية	٩٠٣١٣	١٣٧١٣٨	١٣٩٨٠٤	١١٧٠٠٠	١٧١١٥١	٣٥٩٦٧٨
أمريكا اللاتينية	١١٥١٥٢	٢٤٧٢٩٠	٣٤٢٠٢٠	٣٤٤٨٧٥	٤٩٠٩٥٨	٣٦٩٢١١
أوربا الغربية	١١٣٠٣٥٩	١٣٣٢٨٩٧	١٥٢٦٦٨٢	١١١٣١٢٠	١٢٦٨٨٦٥	١٢٩٦٠٤٧
الشرق الأوسط	٧١٣١٠	٧٧٠٩٦	٧٩٣٩٩	٦٦٩٧١	٨٣١٧٩	١١٤٣٤٤
أفريقيا	٥٧٢٩٧	٨٠٧٧٥	٣٦٨٤٧	٤٠١٩٧	٣١٧٤٠	٢١١٨٦
آسيا والشرق الأقصى	٥١٨٦٩٠	٦٧٠٩٤٤	٧٤٣٩٤٧	٦٩٩٦٩٠	٨٦٠٥٩٦	٩٣٨٣٧٢
الاوقيانوسية	٩٤١٣	١٤٢٠٢	٢٢٩٨٠	٢٧٥٣٢	٣٣١٤٦	٤٣٢١٤
المجموع	١٩٩٢٥٣٤	٢٥٦٠٣٤٢	٢٨٩١٦٧٩	٢٤٠٩٣٨٥	٢٩٣٩٦٣٥	٣١٤٢٠٥٢

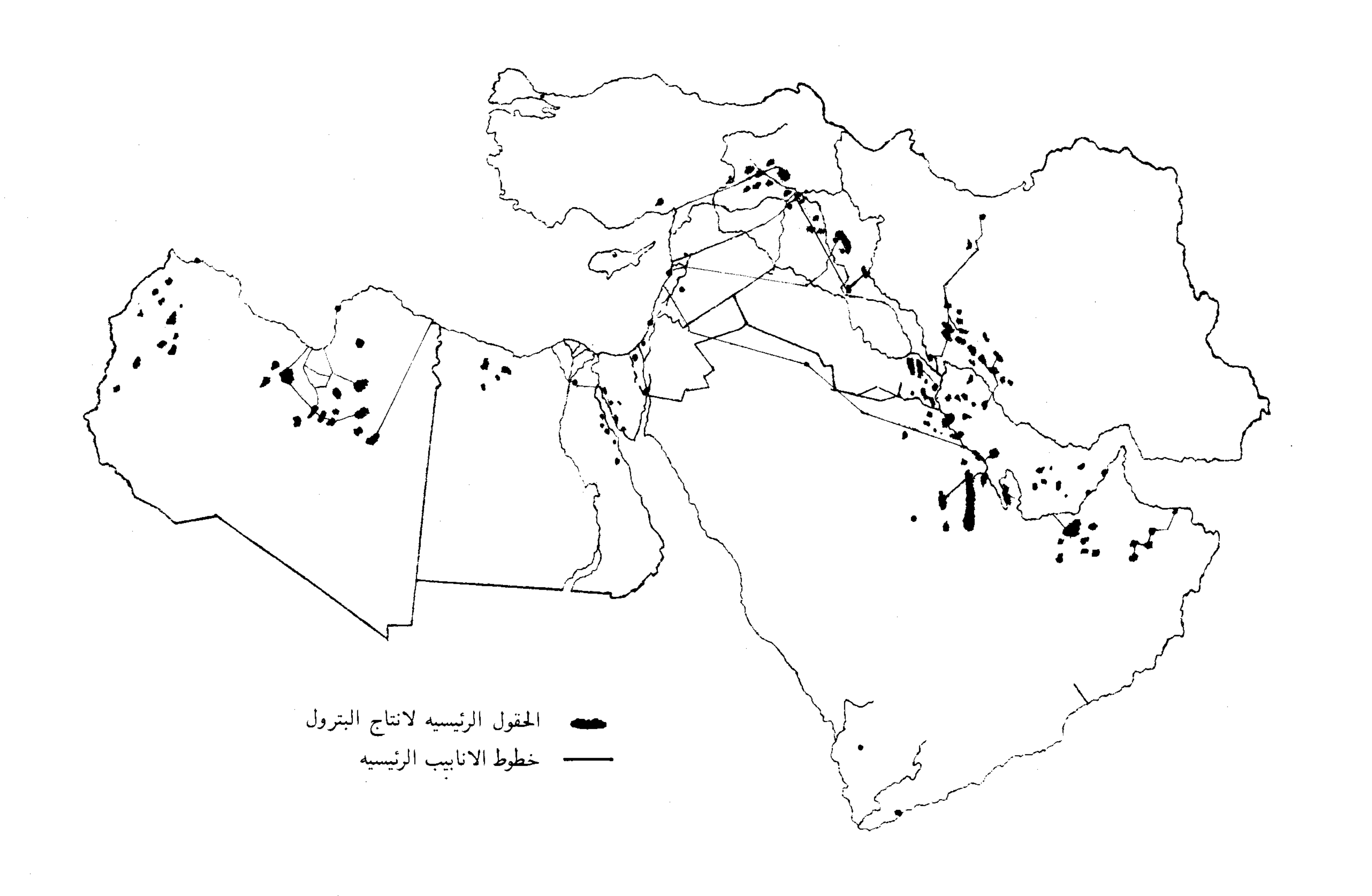


عن النشرة الاحصائية البترولية السنوية لعام ١٩٧٨ وزارة البترول والثروة المعدنية - الرياض - المملكة العربية السعودية

الدولة التى تتبعها على غيرها من الدول ، يصبح من الواجب الحكم على هذه السياسات واهدافها بصورة اولية من وجهة نظر اسهامها فى القوة الوطنية لتلك الدولة . وقد تتبع سياسة اقتصادية نتيجة ارتباطها بسياسة معينة ، بالرغم من عدم وجود مايبررها من الناحية الاقتصادية البحتة .

ولا تخرج القوة البترولية العربية عن هذا الاطار السابق . إن جوهر القـوة البترولية العربية ينبع من حقيقة اقتصادية بسيطة وهى حركيـة قانـون العـرض والطلب ، فهو يعتمد على العلاقة التجارية بين الدول المصدرة والدول المستوردة ، فمنذ أوائل السبعينات حدث تغيير فى ميزان التجارة بين هاتين الفئتين من الدول . واصبح واضحا ان القوة فى السوق الدولية قد انتقلت من ايدى شركات البترول العالمية والدول المستوردة الكبرى الى ايدى حكومات الدول المصدرة للبترول ، ولم يكن كلا الجانبين ، لا شركات البترول ولا الدول المستوردة الرئيسية على علم بما يخبئه المستقبل لهم ولا كيف ستكون عليه سياستهم فى هذا الوضع السريع التغيير . لذا فقد اصبحت الدول المستهلكة غير محصنة للمستقبل خاصة دول اوربا الغربية واليابان ففى عام ١٩٧٤ استوردت دول اوربـا الغربيـة ٨٥٪ من احتياجاتهـا البترولية من منطقة الشرق الاوسط بينما استوردت اليابان ٩٠٪ من احتياجاتها من نفس المنطقة اما الولايات المتحدة فقد كان استيرادها من مصادر عربيـة يقـدر بحوالى ٢٨٪ من الاحتياجات الامريكية بينما كان فى بداية عام ١٩٧٤ فقط ١٨٪ من الاحتياجات العامة . لذا فان الطلب المتزايد على البتـرول اتـاح اسـتعمال العلاقات التجارية لاغراض سياسية . والفعالية المنبثقة من تلك العلاقات التجارية الغير متوازنة تنبع من القدرة على اعاقة التجارة واستعمالها سياسيـا . فكلما كان الضرر من ايقاف التجارة البترولية اكبر على المستورد منه على المصدر ، اى على الدول الصناعية منه على الدول البترولية ، كلما ازدادت فعالية استعمال البترول كأداة ضغط سياسية .


احتياطى البترول العالمى
الاتحاد السوفيتى ١٠٪
الصين ٣٪
الولايات المتحده ٤٪
المملكة العربية السعودية ٢٦٪
الكويت ١٠٪
بلدان اخرى ٣٧٪
ايران ٩٪
انتاج البترول العالمى
الاتحاد السوفيتى ١٩٪
الصين ٣٪
الولايات المتحده ١٤٪
المملكة العربية السعودية ١٣٪
الكويت ٣٪
دول اخرى ٣٩٪
ايران ٩٪


الحقول الرئيسيه لانتاج البترول
خطوط الانابيب الرئيسيه

وبالإضافة إلى تفاعل قانون العرض والطلب ، فإن زيادة اسعار البترول حدثت قبل وخلال وبعد حرب رمضان المجيدة عام ١٣٩٣ ، جعلت الدول البترولية قوة مالية كبيرة فى المجتمع الدولى . ففى عام ١٩٧٤ وصل دخل البترول لأعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) الى ٨٨,٨ بليون دولار مقارنة بمبلغ ٧,٧ بليون دولار عام ١٩٧٠ ومبلغ ٢,٣ بليون عام ١٩٦٠ ، بالاضافة الى ذلك فانه حتى عام ١٩٧٤ كانت الدول البترولية فى منطقة الشرق الأوسط قد كونت احتياطى نقدى بلغ قدره حوالى ٢٨ بليون دولار ، كاحتياطى غير ذهبى غالبيته من الدولارات الامريكية والعملات الصعبة الاخرى وهو مقدار يزيد عن العشرين بليون دولار وهى موجودات الاحتياطى لثمانى دول من دول السوق الاوربية المشتركة .

وبشكل عام فإن هذا الموقف هو فى الحقيقة عكس ماكانت عليه الحال فى وقت سابق ، ففى الماضى فإن الدول الغربية الصناعية كمجموعة كانت دوما تحافظ على فائض فى ميزان مدفوعاتها فى حساباتها الجارية بحيث تؤهلها فى تغطية رؤوس الاموال المستخدمة المعونات والاستثمارات الخارجية ، وما قد يحدث من عجز مؤقت فى حساباتها المجتمعة فان هذا العجز يقوم بتعديله تدفق الاستثمارات الخارجية للدول الغربية . الا ان هذا كله تغير الآن فغالبية الدول الغربية المستوردة للبترول تعانى الامرين لحفظ توازن ميزان مدفوعاتها وحساباتها الجارية ، وتحت هذه الظروف الجديدة اصبح مركز الدول العربية المنتجة للبترول مركزا متميزا ، لقد ادى هذا الموقف وهذه الحقائق علاوة على ازدياد اعتماد الدول المستهلكة على البترول الى تقوية موقف الدول البترولية ولايمكن ان يطرأ اى تغيير على مدى هذه القوة طالما بقيت الدول الصناعية تعتمد على البترول فى احتياجاتها الرئيسية من الطاقة . ولقد شعرت دول العالم الغربى بمدى خطورة اعتمادها الكلى على البترول وفكرت بجدية كبيرة فى اعادة تقييم مركزها محاولة ايجاد مصادر بديله للطاقة .

الا انه وحتى الوقت الحاضر فلا يبدو ان هناك بديلا عن البترول لتلك الدول كما سنناقش فيما بعد ـ وهذا مما يؤدى الى ازدياد الأهمية العالمية للبترول كسلعة دولية ذات ابعاد سياسية بالغة الخطورة . فاليابان تعتمد اعتمادا مطلقا على الاستيراد واوربا الغربية حاليا ليست فى وضع مختلف كثيرا (والانتاج من بحر الشمال لن يؤدى الى انقاص احتياجات هذه المنطقة بالشىء الكثير) والولايات المتحدة تعتبر فى وضع متفوق بالقياس بحليفاتها من الدول الغربية الاخرى رغم انها مازالت فى حاجة الى استيراد كمية هائلة من البترول ، وهذا كله يشير الى حقيقة لايمكن نقضها اليوم وهى ان البترول اصبح قوة رئيسية فى العلاقات الدولية .

ولكى نضع ماسبق بشكل مجمل فانه يمكننا القول بان البترول اليوم قد احتل مكانة سياسية هامة بالاضافة الى مكانته الاقتصادية المعروفة . وعلى هذا الأساس فان التأثير السياسى الناتج من نجاحه فى ان يكون اداة ضغط من الطراز الاول وتفهم العرب لهذه الفعالية جعلهم يطالبون باستخدامه سياسيا كاداة ضغط ضد الدول المؤيدة لاسرائيل . الا انه يجب الاشارة الى انه على الرغم من ان القوة الاقتصادية التى مارسها العرب فى حرب البترول العربية عام ١٩٧٣م كانت ذات تأثير عظيم فان هذا لايمكن ان يعنى ـ كما يناقش البعض ـ بان القوة الاقتصادية اصبحت ذات اهمية مطلقة فى تشكيل العلاقات الدولية أو انها جاءت لتحل محل القوة العسكرية ، فحتى لوأن استخدام القوة العسكرية لم يصبح له الدور المتعاظم فى حل المشكلات الدولية ، فانه ليس هناك سبب منطقى يدعو الى القول ان القوة الاقتصادية يمكن ان تحتل المكان الذى خلفه استخدام القوة العسكرية ، فمن المحتمل ان نقول أن الدول اصبحت اليوم اقل استجابة للتهديد بالمقارنة بالماضى مهما كان نوع التهديد (عسكرى ، اقتصادى ... الخ) الا انه لايمكن ايضا تجاهل اهمية المركز الاقتصادى فى زيادة نفوذ الدولة ، لذا فانه يمكن ان نقول ان القوة الاقتصادية تسير جنبا الى جنب مع القوة العسكرية لتقرير مركز الدولة فى

المجتمع الدولى . وقياسا على ذلك فإن البترول كقوة اقتصادية له فعالية كبرى فى تقرير النفوذ الذى تتمتع به الدول المنتجة للبترول فى السياسة الدولية .

الا ان القوة البترولية العربية هى قوة دفاعية فى المقام الأول ويجب الا ينظر اليها الا كأداة دفاعية وليس كأداة هجومية ، فيجب الا يقودنا تحليل مدى القوة البترولية من عدم أخذ المحاذير والحدود التى تحيط باستخدام هذه الاداة فى كل الاوقات . فرغم ماللبترول من مميزات تضعه فى مركز متقدم كسلاح سياسى فانه فى اعتقادى ، يجب ان ينظر اليه كسلعة اقتصادية بحتة فى الظروف الطبيعية . فارتباط البترول بالسياسة او (تسييس البترول) كما نحب ان ندعوه ، هو ارتباط وقتى ناشىء فى رأيى من الظروف غير الطبيعية التى تعيشها المنطقة المتمثلة فى الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية . فالبترول كسلاح دفاعى هو سلاح مشروع استخدامه حينما تتعرض سلامة وأمن الأمة العربية للاخطار الخارجية مهما كانت ومن اينما انطلقت . الا انه فى غير تلك الظروف الاستثنائية فانه ليس هناك اى علاقة بين البترول كسلعة اقتصادية والسياسة ، عندها يجب اعتبار البترول كمورد هام للدخل ومصدر جوهرى لتمويل الخطط التنموية للانطلاق بالدول البترولية الى طريق الرخاء .

اننا اليوم نعيش فى عالم متكامل يعتمد بعضه على البعض الاخر فرغم اختلاف ايدلوجيات الدول واختلاف نظمها السياسية او الاقتصادية فانها مازالت فى حاجة الى التعاون لخير الطرفين . فنجد ان اكثر الدول عداوة وتنافرا وهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى يسعيان الى تحسين العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما رغم ان كلا منهما على طرفى النقيض. فالاحتياجات التى لايمكن ان تسد من داخل الحدود الوطنية تؤدى الى نشوء الاعتماد على الدول الاخرى لذا فانه بدون التعاون بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة له لا يمكن لأى منهما من تحقيق اهدافها الجماعية او الفردية . فعالم اليوم هو شبكة من

العلاقات المتداخلة وطالما حافظت هذه العلاقات على الحد الادنى من التعاون والاحترام المتبادل وتفهمت كل دولة لرغبات وامكانيات واهداف وامال الدول الاخرى يمكن للعالم ان يتجنب كثيرا من المشكلات الطارئة .

وخلاصة القول فى تحليلنا للقوة البترولية او (ازمة الطاقة) من حيث كونها مشكلة سياسية او اقتصادية هو ان الخروج بإجابة واحدة على هذا التساؤل هو امر صعب لان صورة الموقف لاتخلو من الغموض والتعقيد الا اننا يمكن ان نخرج بسبع حقائق رئيسية :

اولا :

ان البترول هو سلعة اقتصادية بطبيعتها تتحكم فيها عوامل العرض والطلب كأى سلعة اخرى . وما الازدياد المضطرد للاسعار الا نتيجة لعمل ميكانيكية السوق الدولية للبترول . فكلما ازداد الطلب على البترول وقل المعروض منه كلما ارتفعت اسعاره . وليست مقولة توفر احتياطى هائل من البترول بحجة كافية للاخلال بعمل هذا القانون حيث انه من المعروف ايضا ان اكثر الدول البترولية تعتمد على هذا الاحتياطى كمورد وحيد للدخل لأجيالها الحالية والمستقبلة كما انها تأخذ بعين الاعتبار مدى حاجاتها المحلية وقدرتها الاستيعابية بعين الاعتبار .

ثانيا :

رغم الاعتراف بان البترول سلعة اقتصادية فى المقام الاول وان التبادل التجارى الدولى هو عملية اقتصادية ، فان الوضع المتميز الذى تحظى به الدول البترولية فى العلاقات التجارية الدولية فى الاسواق البترولية اعطاها نفوذا سياسيا ترجم الى قوة سياسية من الطراز الاول . .

ثالثا :

رغم ان الدول البترولية العربية تملك العناصر التى تؤهلها أن تلعب دورا متعاظما فى الساحة الدولية ، فان ممارسة هذا الدور يعتمد بشكل جذرى على

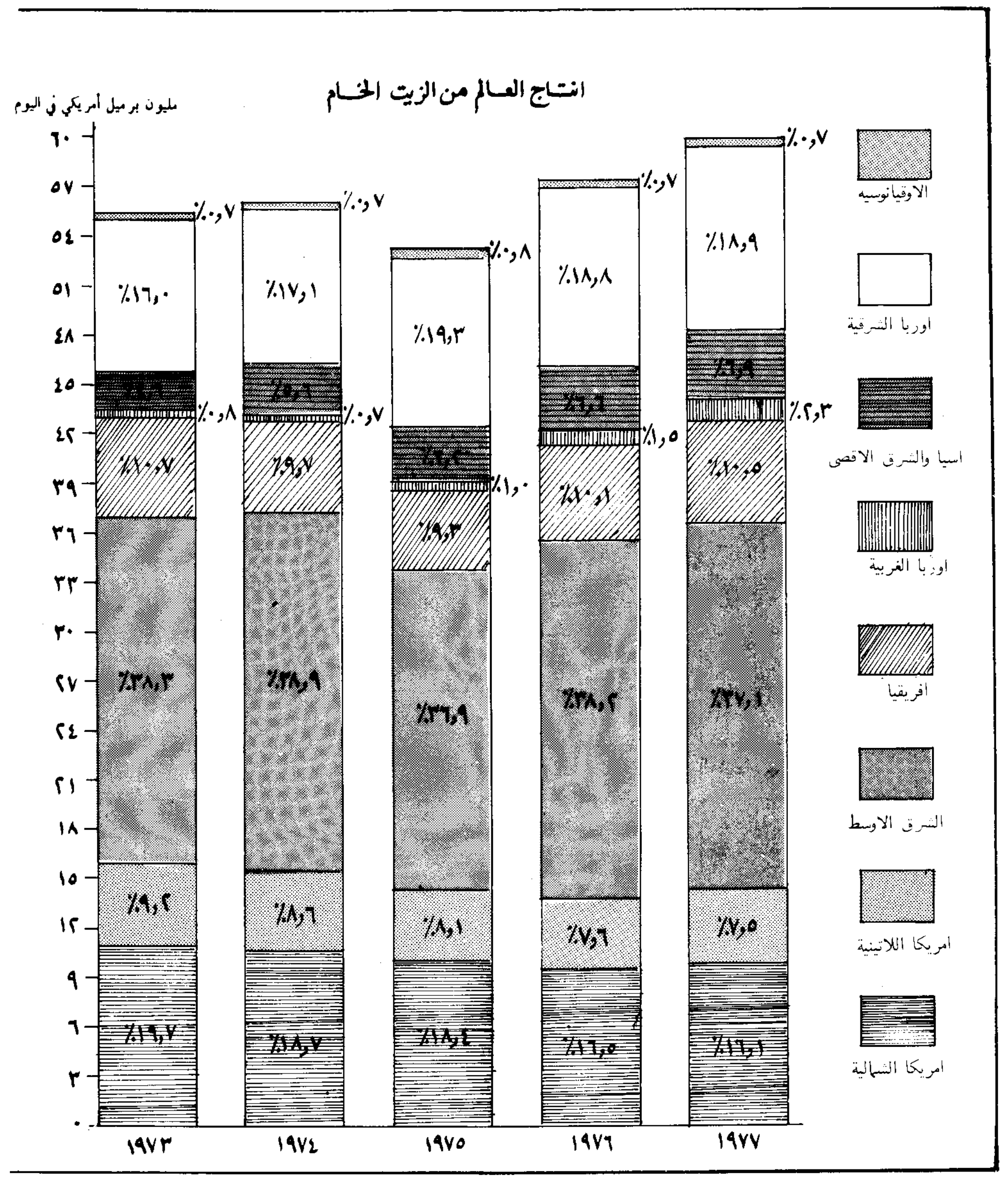
[1] انتاج العالم من الزيت الخام وحصة دول الأوبك من المجموع ١٩٧٣ - ١٩٧٧ م

بآلاف البراميل الأمريكية في اليوم

السنة / البلدان المنتجة	١٩٧٣	٪ من المجموع	١٩٧٤	٪ من المجموع	١٩٧٥	٪ من المجموع	١٩٧٦	٪ من المجموع	١٩٧٧ [2]	٪ من المجموع
أمريكا الشمالية	**١٠.٩٠١**	٪ ١٩.٧	**١٠٤٥٤**	٪ ١٨.٧	**٩٧٨٧**	٪ ١٨.٤	**٩٤١٦**	٪ ١٦.٥	**٩٦٢٢**	٪ ١٦.١
الولايات المتحدة الأمريكية	٩١٨٧	١٦.٦	٨٧٦٥	١٥.٧	٨٣٦١	١٥.٨	٨١١٣	١٤.٢	٨٢٢٥	١٣.٨
كنـــدا	١٧١٤	٣.١	١٦٨٩	٣.٠	١٤٢٦	٢.٦	١٣٠٣	٢.٣	١٣٩٧	٢.٣
أمريكا اللاتينية	**٥١٢٠**	٪ ٩.٢	**٤٨٢٠**	٪ ٨.٦	**٤٢٨٥**	٪ ٨.١	**٤٣٣٨**	٪ ٧.٦	**٤٥٠٥**	٪ ٧.٥
فنزويلا	٣٣٦٦	٦.١	٢٩٧٦	٥.٤	٢٢٩٠	٤.٤	٢٢٩٠	٤.١	٢٢٣٤	٣.٧
المكسيك	٥٥٠	٠.٩	٥٧١	١.٠	٧٠٥	١.٣	٨٠١	١.١	٩٨١	١.٦
الارجنتين	٤٢١	٠.٨	٤١٤	٠.٧	٣٨٨	٠.٧	٣٩٨	٠.٧	٤٣٠	٠.٧
ترينيداد	١٦٦	٠.٣	١٨٥	٠.٣	٢١٥	٠.٤	٢١١	٠.٤	٢٣٠	٠.٤
الإكوادور	٢٠٩	٠.٤	١٧٧	٠.٣	١٦٠	٠.٣	١٨٧	٠.٣	١٨٠	٠.٣
بلدان أخري	٤٠٨	٠.٧	٤٩٧	٠.٩	٥٢٧	١٠٠	٤٥١	١٠٠	٤٥٠	٠.٨
الشرق الأوسط	**٢١٢٠١**	٪ ٣٨.٣	**٢١٧٥٣**	٪ ٣٨.٩	**١٩٦٠٠**	٪ ٣٦.٩	**٢١٨٧٤**	٪ ٣٨.٢	**٢٢١٥٢**	٪ ٣٧.١
المملكة العربية السعودية	٧٥٩٦	١٣.٧	٨٤٨٠	١٥.٢	٧٠٧٥	١٣.٣	٨٥٧٧	١٥.٠٠	٩٢٠٠	١٥.٤
ايران	٥٨٦١	١٠.٦	٦٠٢٢	١٠.٨	٥٣٥٠	١٠.٢	٥٨٨٣	١٠.٣	٥٦٦٣	٩.٥
الكويت	٣٠٢٠	٥.٤	٢٥٤٦	٤.٦	٢٠٨٦	٣.٩	٢١٥٠	٣.٧	١٩٦٦	٣.٣
العراق	٢٠١٨	٣.٧	١٩٧٥	٣.٥	٢٢٤٠	٤.٢	٢١٥٩	٣.٨	٢٢١٥	٣.٧
الامارات العربية المتحدة	١٥٣٣	٢.٨	١٦٧٧	٣.٠	١٦٩٥	٣.٢	١٩٤٠	٣.٤	٢٠١٢	٣.٤
قطر	٥٧٠	١.١	٥١٨	٠.٩	٤٤١	٠.٨	٤٨٧	٠.٩	٤٤٠	٠.٧
عمان	٢٩٣	٠.٥	٢٩٠	٠.٥	٣٤٢	٠.٦	٣٦٦	٠.٦	٣٤١	٠.٦
البحرين	٦٨	٠.١	٦٨	٠.١	٦١	٠.١	٥٨	٠.١	٥٦	٠.١
بلدان أخرى	٢٤٢	٠.٤	١٧٧	٠.٣	٣١٠	٠.٦	٢٥٤	٠.٤	٢٥٩	٠.٤
أفريقيا	**٥٩٢٣**	٪ ١٠.٧	**٥٤٣٧**	٪ ٩.٧	**٤٩٤٩**	٪ ٩.٣	**٥٨٠٩**	٪ ١٠.١	**٦٢٤٩**	٪ ١٠.٥
ليبيا	٢١٧٥	٣.٩	١٥٢١	٢.٧	١٤٧٨	٢.٨	١٩٢١	٣.٣	٢٠٦٥	٤.٥
الجزائر	١٠٩٧	٢.٠٠	١٠٠٩	١.٨	٩٥٠	١.٨	١٠٤٨	١.٨	١٠٩١	١.٨
نيجيريا	٢٠٥٤	٣.٧	٢٢٥٥	٤.٠٠	١٧٨٧	٣.٤	٢٠٥٠	٣.٦	٢١٠٠	٣.٥
مصر	١٦٦	٠.٣	١٤٨	٠.٣	٢٣٠	٠.٤	٣٢٨	٠.٦	٤١٨	٠.٧
الغابون	١٥٠	٠.٣	٢٠٢	٠.٤	٢٠٤	٠.٤	٢١٧	٠.٤	٢٢٥	٠.٤
بلدان أخرى	٢٨١	٠.٥	٣٠٢	٠.٥	٣٠٠	.٥	٢٤٥	٠.٤	٣٤٧	٠.٦
أوربا الغربية	**٤٣٩**	٪ ٠.٨	**٣٨٣**	٪ ٠.٧	**٥٣٦**	٪ ١.٠	**٨٥٨**	٪ ١.٥	**١٣٦٥**	٪ ٢.٣
آسيا والشرق الأقصى	**٢٥٦٩**	٪ ٤.٦	**٣١٢٢**	٪ ٥.٦	**٣٢٩٣**	٪ ٦.٢	**٣٧٨٠**	٪ ٦.٦	**٤١٢٣**	٪ ٦.٩
أندونيسيا	١٣٣٩	٢.٤	١٣٧٥	٢.٥	١٣١٣	٢.٥	١٥٠٥	٢.٧	١٦٨٦	٢.٨
بروني وماليزيا	٣٢٠	٠.٦	٣٢٨	٠.٦	٢٦٩	٠.٥	٣٦٥	٠.٦	٤٠١	٠.٧
الصين الوطنية	٧٢٠	٠.٣	١٢٠١	٢.١	١٥٠١	٢.٨	١٦٨٨	٢.٩	١٧٨٨	٣.٠
بلدان أخرى	١٩٠	٠.٣	٢١٨	٠.٤	٢١٠	٠.٤	٢٢٢	٠.٤	٢٤٨	٠.٤
أوربا الشرقية	**٨٨٧٧**	٪ ١٦.٠	**٩٥٦٨**	٪ ١٧.١	**١٠٢٢١**	٪ ١٩.٣	**١٠٧٦٤**	٪ ١٨.٨	**١١٣٢٥**	٪ ١٨.٩
روسيا	٨٤٨٧	١٥.٣	٩١٦٨	١٦.٤	٩٨٢١	١٨.٥	١٠٣٦٤	١٨.١	١٠٩٢٠	١٨.٣
رومانيا	٢٩١	٠.٥	٢٩٠	٠.٥	٢٩٠	٠.٦	٢٩٠	٠.٥	٢٩٥	٠.٥
بلدان أخري	٩٩	٠.٢	١١٠	٠.٢	١١٠	٠.٢	١١٠	٠.٢	١١٠	٠.١
الأوقيانوسية	**٣٩٤**	٪ ٠.٧	**٣٨٨**	٪ ٠.٧	**٤٠٩**	٪ ٠.٨	**٤٢٦**	٪ ٠.٧	**٤٣١**	٪ ٠.٧
المجموع العالمي	**٥٥٤١٤**	٪ ١٠٠.٠	**٥٥٩٢٥**	٪ ١٠٠.٠	**٥٣٠٨٠**	٪ ١٠٠٠٠	**٥٧٢٦٥**	٪ ١٠٠.٠	**٥٩٧٦٩**	٪ ١٠٠.٠
النسبة المئوية للتغير	+ ٩.٢ ٪		+ ٠.٩ ٪		— ٥.١ ٪		+ ٧.٩ ٪		+ ٤.٤ ٪	
انتاج دول الأوبك	٣٠٩٨٩		٣٠٧٣٣		٢٧٠٦٩		٣٠٤٥٤		٣١٠٧٧	
النسبة المئوية للتغير	+١٤.٤ ٪		— ٠.٨ ٪		—١١.٩ ٪		+١٢.٥ ٪		+ ٢.٠ ٪	
حصة أوبك من الإنتاج العالمي	٥٥.٩ ٪		٥٥.٠ ٪		٥١.٠١ ٪		٥٣.٢ ٪		+٥٢.٠٠ ٪	

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي للاوبك ١٩٧٤ م أويل أند جاز جورنال ٢٧ فبراير ١٩٧٨ م

(١) لا يشمل سوائل الغاز الطبيعي . (٢) تقديري .



عن النشرة الإحصائية البترولية السنوية لعام ١٩٧٨م وزارة البترول والثروة المعدنية - الرياض - المملكة العربية السعودية

مقدرتها فى ان تعمل معا ، وعلى رد الفعل السلبى للدول الصناعية المستوردة للبترول والذى يتمثل فى عدم تمكنها من تقليص اعتمادها على البترول العربى .

رابعا :

ان نجاح الدول البترولية العربية فى استخدام سلاح البترول ابان حرب رمضان المجيدة لا يعنى انهم سينجحون بنفس القدر فى استخدام نفس الاسلوب فى حرب قادمة . فرغم احتفاظ القوة البترولية العربية بنفس القدر من مكانتها السابقه فان المعطيات الجديدة فى الساحة الدولية قد تغيرت عن تلك التى كانت عليه فى حرب رمضان الماضية . فظروف جديدة استحدثت تدعو الى اعادة النظر فى الاستراتيجية التى يمكن ان تستخدم فى حالة نشوب حرب جديدة، فمعظم الدول الاوربية التى كانت لم تقرر بعد سياسة محددة تجاه المشكلة العربية الاسرائيلية اصبحت اليوم اكثر اعتدالا ووضوحا تجاه القضية . بل انه فى الولايات المتحدة نفسها أبدت كثير من الفئات والقوى الامريكية تفهما لايمكن إنكاره للقضية الفلسطينية وان كنا لابد ان نعترف ان كل مثل الجهود مازالت معرضة للضغوط الداخلية من قبل (اللوبى) الصهيونى، لذا فان استراتيجية جديدة تجاه تسييس البترول يجب ان تتبلور بحيث تعنى بالمتغيرات الدولية الجديدة .

خامسا:

ان القوة البترولية هى قوة دفاعية فى المقام الاول ، فرغم ما للبترول من مميزات تضعه فى مركز متقدم كسلاح سياسى فانه يجب ان ينظر اليه كسلعة اقتصادية فى الظروف الطبيعية . اما فى اوقات السلم فانه يجب ان يوجه لتنمية اقتصاديات الدول البترولية وتحسين مستويات المعيشة فيها واعدادها للمستقبل .

سادسا :

رغم القوة السياسية التى تتمثل فى البترول كأداة ضغط ممتازة فان هذا لايعنى

ان القوة العسكرية لم يصبح لها مكان فى السياسة الدولية . وان استخدام القوة الاقتصادية كأداة للضغط السياسى ليس عملا وديا ، ومن بين اشكال القوة ، فالقوة العسكرية اعتبرت تقليديا السلاح القاطع القادر على بز كل الأسلحة الاخرى . وقد اشار عدة مسئولين غربيين وعلى رأسهم الرئيس الامريكى كارتر بانه يعتبر مثل هذا العمل هو عمل عدوانى بل عمل حربى مطلق ، كما اشار وغيره من المسئولين الامريكان الى استعداد الولايات المتحدة للتدخل عسكريا فى حالة تهديد موارد البترول فى الخليج العربى . لذا فان على الدول البترولية تقييم استراتيجيتها على اساس اخذ جميع الاحتمالات الممكنة فرغم ان ايام دبلوماسية القوة التقليدية يستبعد ان تعود فى الوقت الحاضر الا انه لايمكن ان نستبعد اطلاقا عملا متهورا نتيجة لشدة الحاجة . وقد يكون التدخل الغربى المسلح احتمالا بعيد الحدوث . ولكن اذا ما حدث فعلا فان خطره يجب الا يعتبر انه عمل اجوف تماما .

سابعا :

ان القول الفصل الذى ننهى به تقييمنا للقوة البترولية العربية هو استعراض ماجاء فى تحليل المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى عرضه لأهم احداث علم ١٩٧٣ حيث جاء فيه مايلى : (ان نجاح استخدام سلاح البترول من قبل الدول العربية فى خلال حرب اكتوبر نتج عنه صدمة عظيمة واحساس « بحلول » فترة اكثر من اى حدث فى السنوات الحديثة .... فالتغيير « كان » عنيفا ليس فقط بالمقاييس الحاضرة بل ايضا والى حد ما بمقاييس القرنين اللذين اعقبا الثورة الصناعية ... هذه كانت المرة الاولى التى تحتم فيها على الدول الصناعية الرئيسية الخضوع للضغوط من قبل دول غير صناعية ... فالانتصار العربى جاء ليقلب ترتيب القوة ... وفتح الباب امام امكانية نشوء موازين سياسية جديدة وفوق ذلك فانها كانت الى حد بعيد امتدادا حقيقيا على الساحة الدولية منذ الثورة الصينية)

(٥)

أزمة الطاقة .. البدائل المتاحة

تكلمنا فيما مضى عن أزمة الطاقة من حيث ابعاد تلك الأزمة، وحددنا المسئولية عنها وجددنا الدعوة الى الدول المستوردة للبترول بمواجهة مسئولياتها تجاه النقص فى امدادات الطاقة بمختلف أشكالها والحد من استهلاك البترول . ولعل ابلغ ماقيل اخيرا عن اسباب أزمة الطاقة وتحديد ابعادها ماجاء على لسان صاحب الجلالة الملك خالد بن عبد العزيز فى حديث له الى رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية حيث لخص جلالته ابعاد تلك الأزمة فيما يلى :

١ ـ زيادة الاستهلاك مما يشكل ضغطا متزايدا على العرض الذى نقص بدوره بسبب الاوضاع السياسية فى بعض الدول المنتجة للنفط

٢ ـ فشل الدول الصناعية المتقدمة فى ايجاد بديلة للبترول الذى هو مورد متناقص بالضرورة والذى يعد استخدامه كطاقة ،

مضيعة له لان العلم اكتشف استخدامات له اثمن وانفع للانسان .

٣ ـ رفع بعض شركات النفط اسعارها لتحقيق ارباح خيالية على حساب المستهلك والمنتج على حد سواء وهو أمر قد يرد الى الاحتكار التقليدى من قبل الشركات لسوق النفط .

ومن هنا نجد ان الحل الوحيد الذى ربما يساعد على التخفيف من الازمة الحالية وزيادة الاستهلاك من موارد البترول المتناقصة هو البحث عن البديل او البدائل التى يمكن أن تحل محل البترول كمورد رئيسى للطاقة . وهناك فى اعتقادى عدد من السياسات البديلة يمكن عن طريقها تخفيض الطلب العالمى على الطاقة على المدى القصير ، والمتوسط والبعيد . هذه البدائل يمكن حصرها فى أربع نقاط رئيسية هى :

١ ـ سياسة الحفاظ على الطاقة وترشيد استخدامها .

٢ ـ اكتشاف مصادر جديدة من البترول يمكن ان تكون اضافة جيدة للموارد البترولية الحالية المتمثلة فى الاحتياطى المعروف والذى يقدر حاليا بحوالى ٦٤٥ بليون برميل .

٣ ـ زيادة العرض من المصادر التقليدية للطاقة (الفحم ، الغاز الطبيعى ، الكهرومائية ... الخ)

٤ ـ التقدم المفاجىء فى التكنولوجيا لتطوير مصادر طاقة بديلة (الطاقة النووية) .

وبينما أن البديل الاول هو بلاشك اسرع الطرق لتقليص حجم الاعتماد على البترول كمورد اساسى للطاقة حيث أن كل دولة مستهلكة لديها برنامج خاص بها لتقليل الاعتماد على البترول المستورد ، الا أن البدائل الاخرى تحتاج الى وقت طويل وكلفة عالية ، ورغم ذلك فان البرامج الخاصة بتقليل الاعتماد على الطاقة التى تعتمدها الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة والتى يطلق عليها

Energy Conservation لم تفلـح حتـى الان فى تقليص نسبـة بسيطـة من الاستهلاك لاتشكل الا جزءا يسيرا من الطلب العالمى على البترول . فقد بلغ معدل الانخفاض فى استهلاك الطاقة فى الدول الصناعية نتيجة لسياسة الحفاظ على الطاقة من عام ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٦ حوالى ٢,٧٪ مع انه لم يتم شىء من ذلك فى الولايات المتحدة ، بينما يقدر انخفاض استهلاك الطاقة عموما فى علم ١٩٧٥ بما يعادل ١٤,٤٪ بالنسبة لعام ١٩٧٣ الا أن معظم الانخفاض فى الطلب على الطاقة كان فى الواقع نتيجة للوقود الاقتصادى وحلول الطقس المعتدل علمى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ولم يكن كلية نتيجة لسياسة الحفـاظ على الطاقـة . وبشـكل علم فان اجراءات الحفاظ على الطاقة لم تتناول الا « قشور الاستهلاك » فتناولت بعض المحاذير على سرعة السيارات وتعديل درجات حرارة تدفئة البيـوت وغيرهـا من الاجراءات التى لم تتطلب اجراءات اقتصادية وتكنولوجيا جدية لتوفير الطاقة . لذا فان هذه السياسة حتى الان هى فى رأينا « شعار » اكثر منها « مبدأ عمل » لذا فانها اذا لم تؤخذ بجدية وتصميم فستكون سياسة فاشلة لن تحقق أى نتيجة مرجوة فى خفض استهلاك البترول . .

أما بالنسبة للبديل الثانى وهو اكتشاف مصادر جديدة من البترول فانه على الرغم من الاحاديث حول تطوير مصادر بترولية جديدة فى مناطق توصف بانها مأمونة ومحايدة سياسيا .

كما يجري فى بحر الشمال ، فانه لايبدو فى الافق اى اكتشافات جديدة.ويتزايد الاهتمام لاستكشاف البترول فى مياه المناطق القطبية الشمالية وفى سواحل امريكا الجنوبية وفى جنوب واواسط افريقيا وفى مناطق استراليـا وجـاوه وكذلك داخـل الولايات المتحدة وتحـت شواطئهـا فى خليـج المكسيـك والاطلسى.وهنـاك بعض التقديرات بأن لدى الولايات المتحدة احتياطيا لم يكتشف بعد ويمكن انتاجه ويقدر بحوالى (٤٤٠) مليار برميل من البترول و(٢٠٠٠) مليار قدم مكعب من الغاز اى

اكبر من الاحتياطى المكتشف فى الشرق الاوسط وان معظم هذا الاحتياطى موجود فى المناطق البحرية . كما يثار القول عن اكتشافات هائلة فى المكسيك وفى مناطق اخرى بين الحين والاخر..

الا انه رغم كل ذلك فليس هناك مايدل على صحة هذه الاقوال التى توصف بأنها مجرد تخمين بحت ، يخرج عن نطاق البراهين العلمية الثابتة . كما انه فى اعتقادنا جزء من الحملة الاعلامية التى تثار على الدول العربية والبترولية بشكل خاص فى محاولة لإضعاف مركزها الاقتصادى وزعزعة ثقتها فى نفسها وتفتيت تماسك دول الاوبك كما انه مع ازدياد الحاجة الى البترول فى الدول الصناعية نجد أن هناك اهتمام الثروة البترولية العربية ، فالحاجة الى البترول ورخص انتاجه فى البلاد العربية وعدم وجود احتمال قوى باكتشافات كبيرة خارج المنطقة العربية ستبقى للبترول العربى ميزات اقتصادية لاتتوفر لغيره بل كما يرى مساعد مدير "برتش بتروليوم" للاكتشاف بأنه من المستبعد اكتشاف شرق اوسط جديد حيث تعتبر معظم المناطق فى العالم باستثناء سيبريا والمناطق القطبية ممسوحة . وعلى هذا فان العالم سيظل يعتمد على الاحتياطيات المتوفرة لدى دول الاوبك وفى مقدمتها الدول العربية لزمن قادم . انظر جدول رقم(٧) الاحتياطى البترولى المؤكد فى العالم .

جدول رقم (٧)

تطورات الاحتياطى المؤكد من النفط الخام

عربيا وعالميا

بليون برميل Billion Barrels

الدولة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الدول العربية :	٣٢٧,٦	٣٧٥,٠	٣٤٠,٥	٣٣٨,١	٣٤٠,٥
الامارات	٢٤,٠	٣٢,٤	٣٠,٤	٣٠,٥	٣٢,٤
ابو ظبى	٢١,٥	٣٠,٠	٢٩,٥	٢٩,٠	٣١,٠
دبى	٢,٥	٢,٤	١,٤	١,٥	١,٤
البحرين	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢٧
العراق	٣١,٥	٣٥,٠	٣٤,٣	٣٤,٠	٣٤,٥
الكويت	٧٢,٨	٨١,٥	٧١,٢	٧٠,٦	٧٠.١
السعودية	١٤٠,٨	١٧٣,٢	١٥١,٨	١٥١,٤	١٥٣,١
عمان	٥,٣	٦,٠	٥,٩	٥,٨	٥,٦٥
قطر	٦,٥	٦,٠	٥,٩	٥,٧	٥,٦
سوريا	٧,١	١,٥	٢,٢	٢,٢	٢,١٥
مصر	٥,١	٣,٧	٣,٩	٢,٠	٢,٤٥
الجماهيرية الليبية	٢٥,٥	٢٦,٦	٢٦,١	٢٥,٥	٢٥,٠
الجزائر	٧,٦	٧,٧	٧,٤	٦,٨	٦,٦
تونس	١,٥	١,١	١,١	٢,٧	٢,٦٧

بقية جدول رقم (٧)

الدولة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الدول غير العربية					
فى الاوبك	١١١,٧	١٢١,٢	١٢١,١	١١٢,١	١١٢,٥٩
ايران	٦٠,٠	٦٦,٠	٦٤,٥	٦٣,٠	٦٢,٠
فنزويلا	١٤,٠	١٥,٠	١٧,٧	١٥,٣	١٨,٢
الاكوادور	٥,٧	٢,٥	٢,٥	١,٧	١,٦٤
الغابون	١,٥	١,٨	٢,٢	٢,١	٢,٠٥
نيجيريا	٢٠,٠	٢٠,٩	٢٠,٢	١٩,٥	١٨,٧
اندونيسيا	١٠,٥	١٥,٠	١٤,٠	١٠,٥	١٠,٠
بعض دول اوربا الغربية :	١٤,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٢,٥	٢٥,٠
المملكة المتحدة	١٠,٠	١٥,٧	١٦,٠	١٦,٨	١٩,٠
النرويج	٤,٠	٧,٣	٧,٠	٥,٧	٦,٠
امريكا الشمالية	٤٧,٧	٥٨,٣	٤٩,٦	٤٤,٥	٤٩,٥
الولايات المتحدة الامريكية	٣٤,٧	٣٥,٣	٣٣,٠	٣١,٣	٢٩,٥
كندا	٩,٤	٩,٤	٧,١	٦,٢	٦,٠
المكسيك	٣,٦	١٣,٦	٩,٥	٧,٠	١٤,٠
بعض دول الكتله الاشتراكية :	١٠٠,٠	١٠٨,٤	١٠٠,٤	٩٨,١	٩٥,٠
الاتحاد السوفيتى	٨٠,٠	٨٣,٤	٨٠,٤	٧٨,١	٧٥,٠
الصين	٢٠,٠	٢٥,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠
دول اخرى	٢٦	٢٩,٨	٢٤,١	٢١,٩	٢٣,٢
بقية دول العالم :	٦٢٧,٩	٧١٥,٧	٦٥٨,٧	٦٣٧,٢	٦٤٥,٨

المصدر : **Oil & Gas Journal, Dec, 23, 1976, and Dec, 27, 1977.**

اما بالنسبة لمصادر الطاقة المنافسة للبترول فان اهم تلك البدائل هى : الفحم ، الغاز الطبيعى ، والطاقة النووية ، اما الطاقة الشمسية والرياح فما زالت تحت التجربة رغم مالها من اهمية قصوى كمصدر للطاقة فى المستقبل .

١ - الفحم

يعتبر الفحم البديل الأول للبترول كمصدر للطاقة او يعادل احتياطيه مايزيد عن عشرة أضعاف احتياطى البترول ، ويقوم الكثيرون بترشيحه لاحتلال مكان البترول فى حالة عدم حدوث تطور تكنولوجى غير متوقع فى الطاقة النووية . ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى وفرة احتياطات الفحم لاسيا فى الدول المستهلكة للطاقة التى تتوفر لديها التكنولوجيا الكافية التى تجعله المصدر الاحتياطى للطاقة فى حالة نقص احتياطى البترول والغاز . ورغم ان هناك احتياطيا هائلا من الفحم يقدر بحوالى ٨٩٦٠ بليون طن مترى كما يقدر الخبراء بان كميات كبيرة اخرى سوف يتم اكتشافها فى المناطق غير المستهلكة مما قد يوصل مجموع الاحتياطى العالمى الى حوالى ١٥,٠٠٠ بليون طن مترى ، الا ان نصف هذه الكمية فقط هى القابلة للتنقيب وهذه موزعة كما فى الجدول رقم (٨)

ويشك بعض الخبراء من توفر تلك الكميات من الاحتياطى من الفحم بل ، ان البعض منهم يقولون بأنه من غير المؤكد أنه يمكن أن تتسع أسواق الفحم فى المستقبل القريب . بل أن منهم من يذهب إلى القول بأن الفحم قد يفقد ماتبقى له من الأسواق الحالية ، بالاضافة إلى ذلك فهناك عدد غير قليل من المشاكل التى تواجه تطوير الفحم كبديل للبترول منها ما يتعلق بالموانع البيئية Environmental Restrictions وهى تعتبر من العوامل الرئيسية التى تقف فى طريق تطوير مناجم الفحم وزيادة تنقيبه واستخراجه من مكانه ، يقود البيئيون The Environmentalists حملة واسعة النطاق ضد أى مجهودات من هذا القبيل

جدول رقم (٨)

تقديرات احتياطي الفحم العالمي بمليارات الاطنان

الدولة	كميات مقاسه	كميات مقدره	مجموع الكميتين	النسبة٪ للاحتياطي
الاتحاد السوفيتي	٢٥٠	٥٣٧٧	٥٦٢٧	٦٣٪
الولايات المتحدة	٨١	١٤٢٥	١٥٠٦	١٧٪
الصين	٧٥	٩٣٦	١٠١١	١١٪
بريطانيا	١٢٧	٢٨	١٥٥	١,٧٪
الهند	١٣	٩٣	١٠٦	١,٢٪
جنوب افريقيا	٣٧	٣٥	٧٢	٠,٨٪
كندا	٤٣	١٨	٦١	٠,٧٪
استراليا	٤٩	٤٧	٩٦	١,٠٪
المانيا الغربية	٦٢	-	٦٢	٠,٧٪
بلدان اخرى	-	-	٢٦٤	٢,٩٪
المجموع	٧٣٧	٧٩٥٩	٨٩٦٠	١٠٠٪

المصدر : عالم النفط ١٩٧٣/٧/٢٨

خاصة فى الولايات المتحدة،وتتعلق المشكلات الاخرى بالتكاليف الباهظة التى تتطلبها عملية التنقيب والنقل للمستخرج من الفحم مما يجعل عملية استخـراج الفحم غير اقتصادية على الاطلاق .

لذا فإن التغلب على هذه المشاكل هى الهدف الرئيسى للجهات المعنية لتطوير استخدام الفحم الا أنه يبدو أن لامناص هناك من الانتظار سنوات قبل تحقيق نجاحات هامة فى هذا المجال .

٢ ـ الغـــاز الطبـيعي :

يعتبر الغاز الطبيعى مصدرا هاما من مصادر الطاقة ويغطى حاليا جزءا كبيرا من استهلاك الطاقة فى العالم وخاصة فى الولايات المتحدة حيث بلغ نسبة مساهمة الغاز من استهلاك الطاقة الاجمالية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، التى تعتبر أكبر مستهلك للغاز فى العالم ، حوالى ٣٣٪ وهذه النسبة تعبر عن استهلاك يقدر بـ ٢٢,٥ تريلون فى عام ١٩٧٣ ويتوقع ان تزداد هذه الكمية لتصبح ٤٦,٧ تريلون قدم مكعب فى عام ١٩٩٠ .

ورغم أن الاحتياطى العالمى المعروف من الغاز الطبيعى هو فى تصاعد مستمر (انظر جدول رقم ٩) لكن حتى الوقت الحاضر مازال يمثل كمية صغيرة بمقارنة الاحتياطى المعروف من البترول او الفحم . والمشكلة الرئيسية التى تواجه استخدام الغاز الطبيعى كمصدر يعتمد عليه للطاقة يتمثل فى عدم وجود الطريقة العلمية ذات التكاليف المعقولة لنقله الى الدول المستهلكة . وحتى الحرب العالمية الثانية فقد أدت مشكلات النقل والتكاليف المرتفعة لنقل الغاز الطبيعى الى قصر استخدامه على المناطق القريبة من مصادر انتاجه ، غير انه فى العشرين سنة الاخيرة فان التقدم فى وسائل النقل والمواصلات وبناء الانابيب التى تمد عبر القارات جعل مسألة توفره

جدول رقم (٩)

الاحتياطى المؤكد من الغاز الطبيعى عربيا وعالميا

(تريليـون قدم مكعب)

القطـر	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الولايات المتحدة	٢٤٧,٣	٢٥٠,٠	٢١٥,٠	٢٢٠,٠	٢١٠,٠
كنـدا	٥٠,٣	٥٢,٥	٥٣,٤	٥٦,٠	٥٨,٠
الإتحاد السوفيتى	٧٠٦,٠	٨١٢,٠	٨٠٠,٠	٩١٨,٠	٩٢٠,٠
الصين	٢٠,٠	٢٥,٠	٢٥,٠	٢٥,٠	٢٥,٠
هولندا	٩٢,٠	٩٤,٨	٧٠,٠	٦١,٩	٦٠,٠
المملكة المتحدة	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٣٠,٠	٢٩,٠
النرويج	٣٣,٠	٢٤,٧	٢٥,٠	١٨,٥	٢٠,٠
استراليا	٣٧,٧	٣٨,٠	٣٢,٥	٣٢,٣	٣٢,٠
المكسيك	١١,٠	١٥,٠	١٢,٠	١٢,٠	٣٠,٠
باكستان	١٠,١	١٦,٠	١٦,٤	١٥,٨	١٥,٥
الدول العربية فى أوبك	٣٧٨,٥	٤٤٥,٠	٤٣٨,٣	٤٥٣,٢	٦١٥,٤
فنزويلا	٤٢,٠	٤٣,٠	٤٢,٠	٤٠,٧	٤١,٠
الاكوادور	٥,٠	٥,٠	٥,٠	١٢,٠	٥,٠
نيجيريا	٤٠,٠	٤٥,٠	٤٤,٣	٤٤,٠	٤٣,٠
اندونيسيا	١٥,٠	١٥,٠	١٥,٠	٢٤,٠	٢٤,٠
إيران	٢٧٠,٠	٣٣٠,٠	٣٢٩,٥	٣٣٠,٠	٥٠٠,٠
الغـابون	٦,٥	٧,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٤

بقية جدول رقم (٩)

القطر	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
دول عربية	٢٨٠,٢	٤٢١,٦	٣٦٦,٥	٣٦٤,٤	٣٧٩,٤
الإمـــارات	١٣,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥
أبـوظبى	١٢,٥	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠
دبى	١,٠	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥
الشـــارقة	١,٥	١,٥	١,٥	١,٠	-
العراق	٢٢,٠	٢٧,٥	٢٧,٠	٢٧,٠	٢٨,٠
الكويت	٣٦,٥	٣٥,٨	٣٥,٦	٣٤,٢	٣٤,٠
السعودية	٥٤,٩	٥٨,٨	١٠٦,٨	*٨٦,٠	٨٧,٥
عمـــان	٢,٠	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٠
قطر	٨,٠	٨,٠	٧,٥	٢٧,٥	٤٠,٠
البحرين	٤,٠	٦,٦	٥,٥	٣,٠	٣,٠
سوريا	٠,٧	٠,٧	١,٢	١,٢	٣,١
الجزائر	١٠٥,٩	٢٢٩,٠	١٢٦,٠	١٢٥,٨	١٢٥,٠
مصـــر	٤,٢	٣,٥	٤,٠	٢,٨	٣,٢
الجماهيرية الليبية	٢٧,٠	٢٦,٥	٢٦,٣	٢٥,٨	٢٥,٧
تونس	١,٥	١,٥	١,٥	٦,٦	٦,٤
دول أخـــرى	١٢٧,٣	٣١٠,٥	١٢٨,٠	١١٧,٢	١٢٥,٤
المجمـوع	٢٠٣٣,٤	٢٥٥٥,١	٢٢٣٢,١	٢٣٠٣,٨	٢٥١٩,٧

* صححت وزارة النفط السعودى احتياطيها ليصبح ٨٦ تريليون قدم مكعب .

المصدر : Oil & Gas Journal, Des. 23, 1975 and Dec. 27, 1977. عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، دراسات مختارة فى الصناعة النفطية « الكويت ١٩٧٩ » .

اكثر احتمالاً . وقد شاهدت فترة الستينات انشاء العديد من انابيب الغاز العالمية كتلك التى تمتد بين ايران والاتحاد السوفيتى . كما ان التطور التكنولوجى ساعد ايضا فى تكثيف الغاز الطبيعى ونقله عن طريق الصهاريج فى الناقلات الضخمة المعدة لذلك وقد فتح التطور التكنولوجى فى وسائل النقل وانشاء الانابيب افاقا جديدة لمناطق جديدة فى انتاج الغاز مثل الشرق الاوسط خاصة فى منطقة الخليج العربى . التى كانت كميات كبيرة من الغاز الطبيعى فيها تحرق فى الهواء او يعاد حقنها فى الابار دون ادنى استفادة عملية منها نظرا لعدم توفر الاسواق الاستهلاكية الغربية .

والدول المنتجة الرئيسية للغاز اربع ، هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وهولندا وكندا ،حيث تنتج حوالى ٧٥٪ من الانتاج العالمى للغاز .وبلغ انتاج الولايات المتحدة وحدها حوالى ٤٠٪ من الانتاج العالمى فى عام ١٩٧٦ مع انها كانت تنتج حوالى ٤٨٪ منه عام ١٩٧٣ ، اذ استمر انخفاض انتاجها فى الاعوام الثلاثة الماضية اما الاتحاد السوفيتى فتزايد انتاجه فى السنوات الثلاث الماضية بنسبة ٣٤٪ فى عام ١٩٧٦ مقارنة بعام ١٩٧٣ .

وبالنسبة لمدى كفاية احتياطيات الغاز بمقارنة انتاج عام ١٩٧٣م واحتياطيات ذلك العلم فانها تكفى لمدة ٤٢ سنة ، وفى عام ١٩٧٦م تكفى لمدة ٤٦ سنة ، واذا استثنينا الدول الشيوعية فالاحتياطيات كانت تكفى لمدة ٣٥ سنة فى عام ١٩٧٣ و ٤١ سنة فى عام ١٩٧٦ .

٣ ـ الطاقة النووية :

اصبح شيئا متعارفا عليه اليوم ان الطاقة النووية تحمل فى طياتها للعالم الصناعى مستقبلا زاهرا ومصدرا لا نهائى من الطاقة . الا انه حتى الآن مازالت عملية استخدام هذا المصدر من الطاقة فى مرحلة التجارب ، وعلى هذا فانه مازال بعيدا عن ان يشكل اى منافسة جدية للبترول ، او للمصادر التقليدية الاخرى للطاقة وقد كانت مساهمتها فى نسبة الاستهلاك من مصادر الطاقة المختلفة لاتتعدى واحد بالمائة وتتركز استخداماتها الرئيسية لتوليد الكهرباء،وكما يقول جيمس كونور ، مدير مكتب التخطيط والتحليل السابق لوكالة الطاقة النووية الامريكية :

« إن حاضر الطاقة النووية يمكن أن يشاهد من عدة وجهات : بأنه حد فاصل فى تطور الصناعة النووية ، فعلى سبيل المثال فإن كمية الطاقة المنتجة فى الولايات المتحدة من محطات توليد الطاقة النووية لاتعادل حتى الآن تلك التى تنتج عن طريق الأخشاب ومن وجهة النظر هذه ، فإن الطاقة النووية هى بوضوح يمكن أن تصنف كصناعة طفلة ، إلا أن الطفل فى صحة جيدة ... وفى خلال عقد واحد من الآن فإن الأمريكان سيستمدون نصيبا من الطاقة الكهربائية عن طريق محطات التوليد النووية .»

ويوضح الجدول رقم (١٠) توقعات وتطورات الطاقة النووية فى المستقبل فى العالم سنويا بالنسبة لعدد المفاعلات النووية او طاقتها فنجد انه حتى نهاية علم ١٩٧٣ كان هناك ١١٧ مفاعلا نوويا بطاقة ٤٢ الف وفى نهاية ١٩٧٦ اصبحت ١٧٧ مفاعلا بطاقة حوالى ٨٧ الف ميغاواث فزادت فى خلال ثلاث سنوات ٦٠ مفاعلا وزادت طاقة المفاعلات العاملة بذلك الى اكثر من الضعف خلال هذه الفترة

جدول رقم (١٠) تطور عدد المفاعلات النووية وطاقتها عالميا ـ بالميغاوات

القطر	المفاعلات العاملة حتى نهاية عام ١٩٧٦		المفاعلات المنشأة من بداية ٧٤ حتى نهاية عام ١٩٧٦		مجموع المفاعلات العاملة وطاقتها حتى نهاية عام ١٩٧٦		المفاعلات المعلن انجاز جزء من بنائها حتى نهاية عام ١٩٧٦		مجموع المفاعلات العاملة وتحت الانشاء حتى نهاية عام ١٩٧٦	
	عدد	الطاقة	عدد	الطاقة	عدد	الطاقة	عدد	الطاقة	عدد	الطاقة
الولايات المتحدة	٣٤	١٩٧٧٦	٢٩	٢٥١٤٣	٦٣	٤٤٩١٩	٥٧	٥٩٢٩٤	١٢٠	١٠٤٢١٣
الاتحاد السوفيتي	٩	٢٧٥٥	٣	١٨٨٠	١٢	٤٦٣٥	٦	٤٢٥٠	١٨	٨٨٨٥
اليابان	٥	١٧٤٩	٨	٥٤٢٥	١٣	٧١٧٤	٨	٧٥٣١	٢١	١٤٧٠٥
المملكة المتحدة	٢٨	٥٣٣٠	٥	٢٧٥٠	٣٣	٨٠٨٠	٦	٣٧٠٠	٣٩	١١٧٨٠
المانيا الغربية	٦	٢١٤٣	٣	٢٧٢٢	٩	٤٨٦٥	٥	٤٨٦٧	١٤	٩٧٣٢
فرنسا	١٠	٢٨١٨	ـ	ـ	١٠	٢٨١٨	١٥	١٣٧٠٥	٢٥	١٦٥٢٣
السويد	١	٤٤٠	٤	٢٧٢٩	٥	٣١٦٩	٥	٤١٨٠	١٠	٦٦٩٦
كندا	٦	٢٥١٢	ـ	ـ	٦	٢٥١٢	٦	٤١٨٤	١٢	٦٦٩٦
اسبانيا	٣	١٠٧٣	ـ	ـ	٣	١٠٧٣	٦	٥٤٤٠	٩	٦٥١٣
سويسرا	٣	١٠٠٦	ـ	ـ	٣	١٠٠٦	١	٩٢٠	٤	١٩٢٦
المانيا الشرقية	٢	٥١٠	١	٤٤٠	٣	٩٥٠	٤	١٧٦٠	٧	٢٧١٠
بلغاريا	ـ	ـ	٢	٨٨٠	٢	٨٨٠	٢	٨٨٠	٤	١٧٦٠

القليلة واذا اضفنا المفاعلات تحت الانشاء والتى يتوقع ان تكون عاملة فى بداية الثمانيات فيصبح عددها ٣٢٨ مفاعلا وطاقتها حوالى ٢١٥ الف ميغاوات اى انها ستزيد الى اكثر من الضعف مرة اخرى خلال البضع سنوات القادمة .

وتشير هذه التطورات الى ان الطاقة النووية تزيد ويتسع استعمالها فى العالم رغم الضجة المثارة حولها مما تشير الى انها ستكون فى السنوات القادمة مصدرا هاما للطاقة

وهناك مصادر عديدة اخرى للطاقة من الطاقة الشمسية Solar Energy التى تتميز بنظافتها واستمراريتها غير المحدودة والطاقة الجوفية Geothermal Energy التى تتركز فى باطن الارض والتى تستخدم فى عدة بلدان فى الاتحاد السوفيتى ، فرنسا ، وايسلنده لأغراض التدفئة والطاقة المتآتية من قوة الريـاح وغيرهـا من المصادر التى تحمل للبشرية مستقبلا زاهرا فيما يختص باستمرارية الطاقة اللازمة للحياة اليومية . الا انها كلها مازالت تعتبر صناعات ناشئة . ومما سبق يمكننا ان نستلخص النتائج التالية :

١ ـ ان الطلب على الطاقة بشكل عام والبترولى بشكل خاص هو فى تزايد مضطرد ويتوقع ان يستمر هذا التزايد حتى عام ١٩٨٥ . فالتقديرات المستقبلية الجديدة للطلب على الطاقة تشير الى ان الدول الصناعية ستزيد من حجم وارداتها من بترول الاوبك ولاسيا البترول العربى ، وبالتالى يتوقع ان يزيد انتاج دول اوبك بالنسبة لزيادة الطلب عليه بحوالى تسعة ملايين برميل يوميا فى عام ١٩٨٥ ، أى ان انتاجها سيصل حينذاك الى مايزيد عن ٣٩ مليون برميل يوميا وفق التقديرات الاخيرة لمنظمة التعـاون الاقتصـادى والتنميـة (OECD) وهـى من التقديـرات المستقبلية المتحفظة بهذا الصدد .

٢ ـ ان تطوير البدائل للبترول من مصادر جديدة للطاقة مازالت فى مراحل نظرية لايمكن الاعتماد عليها فى المدى القريب او المتوسط كما أن هناك الكثير من المشاريع التى لاتعتبر ذات انتاجية اقتصادية كمشاريع تطوير نفط السجيل او رمال القار رغم احتياطاتها الكبيرة . لذا فلقد تأجلت اوغض النظر عنها فى الوقت الحاضر . الا ان هذه المصادر عموما تضم بينها مصادر غير محدودة الامكانيات وتعتمد على تطوير تكنولوجيا جديدة بالدرجة الاولى كالانصهار النووى والطاقة الشمسية ، وعندما تصبح امكانية انتاجها اقتصادية ، فان هذه المصادر ستكون لها اثار بعيدة على نمط الطاقة واستخداماتها وعلى البترول بالذات .

٣ ـ فيما يتعلق بانتاج البترول خارج دول اوبك فانه حتى الوقت الحاضر ليس هناك دلالات على أى اكتشافات جديدة من البترول رغم مايشار فى الاوساط الغربية من اكتشافات وهمية هنا وهناك تهدف فى جملتها الى مجرد اثارة البلبلة فى دول الاوبك لخلخلة موقفها الموحد داخل المنظمة .

وعلى ضوء كل تلك النتائج يمكن ان نخلص الى القول ان الاتجاه الراهن هو زيادة الاعتماد على البترول ولاسيما البترول العربى خاصة وان احتياطيه يشكل مايقارب ٥٠٪ من الاحتياطى العالمى المؤكد .

وعلى هذا فان البترول سيظل يعتبر المصدر الرئيسى للطاقة فى الوقت الحاضر كما انه سيظل يلعب دورا هاما فى ميزان الطاقة العالمى ومن بين كل السياسات البديلة فان سياسة الاقتصاد فى استخدام الطاقة هى اليوم الاختيار الوحيد الذى يمثل الحل الأمثل للقضاء على زيادة الطلب العالمى .

(٦)

أزمة الطاقة.. ما العمل ؟! .

تناولنا فيما سبق ما يدعى (بأزمة الطاقة) وعلينا أن نثبت في هذه المقالة ما يواجهه العالم الغربي عامة والولايات المتحدة بشكل خاص هو في الواقع ليس أزمة طاقة وإنما (مشكلة طاقة) . فرغم أن موضوع الطاقة قد حظي باهتمام الرأى العام الغربي والعالمي وحفلت به أجهزة الاعلام الغربية فإن الولايات المتحدة لا تواجه أزمة حقيقية .

فها هو احد كبار مسئولي الادارة الامريكية في عهد الرئيس السابق نيكسون يقول منذ سنوات قليلة ماضية :

(إن مواردنا البترولية وغيرها من الموارد الهيدروكربونية ليست قليلة . وتؤكد مصلحة المساحة للجيولوجية الامريكية انه بمعدلات

الاستهلاك الحالى فإن إمدادات البترول تكفى ..٥ عام والغاز الطبيعى ٣٠٠ عام . ولدينا إحطياطيات كافية من الفحم يمكن ان تدوم ١٥٠٠ عام ، وبجانب هذا فعندما يتم وصول المفاعل الذرى المولد السريع إلى درجة الكمال فإنه يستطيع أن ينتج من الوقود اكثر مما يستهلك وسيكون قادرا على مدنا بأى كمية من الكهرباء نحتاج اليها بتكلفة تقل عن تكلفة توليد الكهرباء عن طريق حرق البترول او الغاز او الفحم .) .

فأزمة الطاقة تعنى حدوث نقص فى موارد الطاقة ، اما مشكلة الطاقة فهى سوء استخدام وإدارة موارد الطاقة من قبل الدول المستهلكة . فاذا ما أخذت القرارات الصحيحة فلن تكون هناك أزمة على المدى الطويل . الا انه وفى ظل واقع القضية كما هى ربما كان السؤال الذى يثيره القارىء هو ما العمل لإيجاد الأسلوب الأمثل لاستهلاك وانتاج الطاقة ، ولوضع حد للمشكلة البترولية بشكل لا يؤدى الى استنزاف مواردها الناضبة ؟

إن اى محاولة لتحديد طريقة معينة لاستخدام موارد الطاقة المتاحة يجب أن يسبقها قبل كل شيء تحديد المبادىء التى يجب أن تكون عليها طريقة استخدام الموارد الاقتصادية التى تمثل الطاقة جزءاً رئيسيا فيها ويعتبر البترول اهمها على الاطلاق . وهنا علينا أن نفرق فى بادىء الأمر بين الرغبة والامكانية فكما يقول الشاعر العربى :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه ☼ تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن

ولا يمكن ان ننظر الى موارد الطاقة بمنأى عن الموارد الاقتصادية الاخرى وفقط عندما نربط بين الاقتصاد الدولى الكلى وقطاع الطاقة يمكن ان نبدأ ـ فقط مجرد

بداية ـ فى وضع اصبعنا على الحل المناسب للتغلب على مشكلة الطاقة ولتطوير اساس عقلانى لاستخدام موارد الطاقة المحدودة .

اننا نعيش اليوم فى عالم متكامل يعتمد بعضه على البعض الآخر ولا يمكن لاية دولة فيه او مجموعة من الدول ان تعيش فى معزل عن المجتمع الدولى . فرغم الاختلاف بين ايديولوجيات الدول ونظمها الاقتصادية فانها لا بد وان تتعاون مع بعضها لصالح شعوبها جميعا . والهدف الرئيسى الذى يجب ان تسعى اليه دول العالم كلها هو التسليم بان انشاء نظام اقتصادى عادل يحقق التكافؤ والمساواة بين جميع شعوب العالم هو ليس فقط هدفا مرغوب فيه بل انه هدف هام على المدى البعيد اذا ما اراد العالم تجنب نشوء صراع فى المستقبل بين الذين يملكون والذين لا يملكون مما يؤدى الى تهديد أمن وسلام البشرية جمعاء .

ومن هذا المنطلق العام فهناك ايضا بعض المبادىء الرئيسية الاخرى لتوزيع الموارد الاقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلى : ـ

اولا : ـ ان الموارد الاقتصادية فى هذا العالم يجب ان تستخدم لتحقيق توزيع متساو للدخل بين جميع بلدان العالم المتقدمة والنامية التى تملك والتى لا تملك وبين مختلف الاجناس البشرية دون اى تمييز للون او عرق او جنسية .

ثانيا : ـ ان الموارد الاقتصادية الحالية يجب ان تستخدم لتوفير العدالة ليس فقط بين الاجيال الحالية ولكن الاجيال المستقبلية ايضا . وبشكل اكثر تحديد فان اى زيادة لدخل الافراد يجب ان تكون مترتبة على زيادة مستوى التكنولوجيا وتحسين ظروف العمل وليس على حساب استهلاك موارد اضافية من الطاقة . لذا فان الحفاظ على الموارد الطبيعية هى مسؤولية تقع على الاجيال الحالية تجاه الاجيال القادمة .

واخيرا : ـ فان المبدأ الثالث الذى يمكن ان يسهل فى انجاز المبدأين السابقين هو ان الموارد الاقتصادية الطبيعية يجب ان توجه لانتاج السلع الضرورية فقط وليس انتاج المواد والسلع الكمالية التى تشكل عبئا على الموارد الاقتصادية المحدودة . فيجب التفريق بين الراحة والبذخ (رغم ان مثل هذا التفريق نسبى فما هو كمالى اوبذخ فى مجتمع ما قد يكون ضروريا بالنسبة لمجتمع آخر) ويمكن ان يكون الحد الذى يفصل بين السلع الكمالية والسلع الضرورية هو مقدار احتياج العالم او الغالبية فيه لهذا النوع او ذلك ومقدار توفر الموارد لذلك النوع من الانتاج .

اما بالنسبة للمبادىء التى تحدد الاستخدام الامثل لموارد الطاقة فان هذه المشكلة هى جزء من المشكلة العامة للاستخدام العقلانى للموارد الاقتصادية الأخرى التى لا تتجدد وخاصة المعادن الطبيعية . وهناك من الخبراء من يقوم باقتراح تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على الاقتصاد الدولى بحيث تعمل كل دولة او مجموعة من الدول بانتاج سلع معينة او تقديم المواد الاولية للدول الصناعية .وهذه نظرية قديمة جانبها السياسى واهدافها الخفية تفوق جدواها الاقتصادية . فاذا افترضنا حسن النية فى مثل هذا الاقتراح ـ اى التخصص الدولى ـ فانه يدعو مثلا الى اعتماد العالم على بترول الشرق الاوسط لتأمين حاجاته من البترول ، بينما ان حاجة العالم من الفحم يمكن ان تؤمن عن طريق الولايات المتحدة ... وهكذا .

الا ان هذا الاقتراح وان كان يوفر الموارد البترولية ، او غيرها للاجيال الحالية ، فلن يساعد على تأمين تلك الموارد للاجيال القادمة . وهذا الرأى وغيره من الآراء هى واقع الأمر اداء نظرية غير ممكنة التطبيق . لذا فالرأى الوحيد الممكن فى اعتقادى هو ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية وهذا الأمر يتحقق عن طريق القضاء على الاستخدام غير الواعى الذى يتمثل فى الاستهلاك العالى للموارد

الاقتصادية . وهناك عدد من خطوات يمكن تنفيذها لحل مشكلة الطاقة فى المدى القريب والبعيد يمكن تلخيصها فيا يلى :

١ ـ ادخال تعديلات اساسية على النمط الاستهلاكى العالى الذى يسود فى دول العالم الغربى والولايات المتحدة بالذات . فلا بد ان يتنازل ملايين الامريكان عن حياة الترف غير المعقولة التى يعيشونها فيبدأون بالتنازل فى انتقالاتهم اليومية الى امكنة عملهم عن استخدام سياراتهم الخاصة واستخدام وسائل النقل العامة .

٢ ـ ان على الامريكان ـ وفى هذا الصدد ـ وغيرهم من شعوب العالم الاستغناء عن السيارات الفارهة التى تحتاج الى قدر كبير من الوقود بسيارات اكثر اقتصادية وتوفيرا للوقود .

٣ ـ تحسين وسائل التدفئة والتبريد عن طريق تحسين اساليب العزل الحرارى فى المنازل والمنشآت العامة وهذا الامر يوفر فى رأى الخبراء ٥٠ ٪ من الوقود اللازم للتدفئة وتكييف الهواء .

٤ ـ تخفيف القيود التى تحدد استخراج الطاقة خاصة القيود البيئية التى تشكل عائقا ضخما لتوفير مصادر اضافية من البترول فى الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية . فشركات البترول تعتقد ان هذه القوانين قد ادت الى زيادة استهلاك البنزين واصابت انتاج البترول الخام داخل البلاد الغنية بعدم التوسع ومنعت بناء موانىء عميقة للبترول وادت الى ارتفاع التكاليف ورفع الاسعار .

٥ ـ زيادة كفاءة معامل التكرير وبناء معامل تكرير جديدة للتوسع فى انتاج مختلف انواع الزيوت المقطرة خاصة البنـزين للسيارات . فزيادة كمية الـزيوت المقطرة لا بد له من خفض انتاج البنزين كما انه اذا زاد الطلب على الغاز فيجب خفض كميات البترول وحيث ان الأزمة الحالية هى ازمة بنزين فان توسيع معامل

التكرير لانتاج هذا النوع من الوقود يعتبر ذا اهمية قصوى للمستهلك العادى كما انه اكثر ربحا لرجال الاعمال .

وبالاضافة الى هذه الاجراءات الوقتية العاجلة ينبغى على الدول المتقدمة اعادة النظر فى الوضع الاقتصادى الدولى الراهن والتفكير فى انشاء نظام اقتصادى دولى اكثر عدالة وتحقيقا للمساواة بين جميع الشعوب . ففى رأى كثير من الاقتصاديين ان اسباب كل ما يحدث من ازمات اقتصادية عالمية هو نتيجة حتمية لسلبيات النظام الاقتصادى الدولى الراهن . فهذا النظام يقوم على تفاوت المداخيل والثروات القومية واتساع الهوة بين الدول التى تملك والدول التى لا تملك . وبالنسبة لتوزيع الموارد الاقتصادية وموارد الطاقة بشكل خاص فاننا نجد ان استخدام هذه الموارد انما يعتمد على التوزيع الحالى للدخول والثروات الذى هو فى واقع الامر غير عادل وفيه ظلم على الدول النامية . بالاضافة الى ذلك فقليل من الاعتبار يعطى لمستقبل الاجيال القادمة حيث يتركز الاهتمام الى تحسين الوضع الحالى دون النظر الى المدى البعيد ويتضح سوء توزيع الموارد فى اجلى صوره فى نمط الاستهلاك لموارد الطاقة حيث نجد مثلا ان سكان الولايات المتحدة الذين لا تتجاوز نسبتهم عن ٦ ٪ من اجمالى سكان العالم يستهلكون ما يعادل ٣٣ ٪ من موارد الطاقة العالمية . هذا ايضا فيه اشارة الى مدى توفر الثروات اللازمة لشراء الطاقة لا يتوفر لدى دول أخرى . وهذا التوزيع اللاعقلانى نجده ايضا يمتد فى معاملة الاجيال المستقبلة فان هذه النسبة العالية من الاستهلاك فيها اهدار لحقوق أبنائنافى المستقبل وحقهم فى ان نوفر لهم نفس مستوى الحياة الكريمة التى توفرت لنا .

أما بالنسبة لعدم المساواة الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية فى استخدامات الموارد الطبيعية فان اقتصاديات الدول المتخلفة هى المثال الصارخ للأجحاف الذى انزلته الدول الصناعية باقتصاديات الدول النامية فى سبيل نقل

الخيرات منها واستنزافها لصالح الدول الغربية ورقى « الرجل الأبيض » . فالدول المتخلفة هى فى الواقع ليست متخلفة نتيجة للصدفة ولكن لأن الدول الغربية ارادت لها ذلك . فعن طريق النشاطات والنفوذ الذى كانت تحظى به الـدول الغربيـة الكبرى فى السابق عن طريق الاستعمار بمختلف أشكالة استطاعت أن تؤخر نمو الدول النامية وان تقمع أى تطلع لها لتحقيق مستوى معيشى معتدل . فقد بنت الدول الغربية تقدمها على أكتاف الدول المستعمرة فقامت باستنـزاف خيراتهـا وقضت على أى محاولة أو بادرة للتقدم فى تلك الدول لأنها كانت تعنى منافسة الدول الغربية على أسواق السلع وعلى الموارد الأولية . فعلى سبيل المثال عملت بريطانيا على تشجيع تجارة الأفيون فى الصين فيما عرف « بحرب الأفيون » حتى يمكنها من أن تحصل منها على المواد الأولية كالشاهى والفضة . وفى الهند قامت بريطانيا بالقضاء على صناعة النسيج الهندية لكى تنمى صناعة النسيج البريطانية وتنفرد بالأسواق العالمية وأسواق الهند « جوهرة الامبراطورية البريطانية » والأمثلة كثيرة على ذلك النمط من التعامل الذى اتبعته الدول الغربية مع العالم غير الغربى ويكفى أن نذكر أن التطور الزراعى والصناعى فى الولايات المتحدة قد قام على تجارة العبيد وجلبهم من إفريقيا لاستخدامهـم فى الثـورة الزراعيـة والصناعيـة الأمريكية .

ولعل مسألة استهلاك الطاقة هى أكبر مثال على هذه السياسة غير العقلانية التى اتصفت بها أنانية « الرجل الأبيض » فى استغلال الموارد الطبيعية التى تقع خارج حدوده الوطنية . فبينما نجد الولايات المتحدة تحافظ على كل قطرة بترول أمريكية ـ متذرعة بأسباب بيئية وأمنية .. وغيرها ـ تعمل فى نفس الوقت بلا كلل ولا ملل على استنزاف الموارد البترولية للدول الأخرى . فقد عملت الولايـات المتحدة على شراء كل ماتحتاجه من بترول فى السابق بأبخس الأسعار ولسنوات طويلة فتعودت على نمط استهلاكى عال كما أنها عملت على تخزين الكثير منه فى

صهاريج مدت خصيصا لهذا الغرض منتهزة رخص الأسعار الى حد الاجحاف . بل انه وحتى مع الأسعار الحالية فمازال من الأنسب للولايات المتحدة ـ بل هى تخطط فعلا لذلك ـ من أن تشترى بترول الغير فى سبيل الحفاظ على بترولها فى مكامنه لذا فهى تحث الدول البترولية على زيادة انتاجها وهى قادرة على الشراء مسببة زيادة الطلب على العرض وبالتالى ـ تبعا لميكانيكية هذا القانون ـ زيادة الأسعار فتضع بذلك عقبات أمام الدول الفقيرة فى سد احتياجاتها لعدم قدرتها على شراء البترول فى ظل المنافسة الشديدة من الدول الغنية القادرة على الشراء .

ومع توفر البترول الرخيص فى الأسواق العالمية لم تفكر الدول الغربية فى القيام بأبحاث جدية لايجاد مصادر بديلة للطاقة تكون أكثر كفاءة وأقل تلويثا للهواء كما أن الطبيعة الاحتكارية لشركات البترول التى كان من المستحيل عليها احتكار الشمس أو الهواء اذا ماطورت الأبحاث عليها لاستخدامها كمصادر للطاقة جعلتها لا تشجع قيام أى أبحاث فى هذا الشأن بل وحتى التصدى لأى محاولات فى هذا المجال كما حدث فى محاربتها للأبحاث التى كانت تجرى على الفحم لتسييله أو استخدامه بشكل « غازى » كوقود يحل محل البترول أو يكون وقودا مساعدا له على الأقل .

لذا فان مانخرج به من هذه الدراسة « لازمة الطاقة » هو أنها أزمة مفتعلة والحملة الدعائية لها انما تهدف فى اعتقادى الى ما هو أبعد من مجرد الضغط على الدول المنتجة للبترول لتجميد الأسعار أو لإقناع المستهلك الغربى أو الأمريكى الى خطورة الأزمة وانما هى حملة تظهر أكثر مما تخفى . لقد تعرض الشعب الأمريكى الى حملات دعائية مماثلة فى الماضى اثارت فيه الذعر وشعور التعصب الوطنى عن طريق دق ناقوس الخطر من أن الموارد البترولية الأمريكية فى طريقها الى النفاذ وأن أمنه القومى ورفاهيته معرضة للخطر من قبل قوى أجنبية . ولقد استغلت هذه الحملات الدعائية فى الماضى لتحقيق مصالح شركات البترول الأمريكية وفتح مناطق

البترول وحقول التنقيب لها ، كما استغلتها حكومات الولايات المتحدة للحصول على تأمين الرأى العام الأمريكى لتنفيذ سياسات خارجية مخطط لها بدقة من قبل .

وقد تجلت أهم تلك الحملات الدعائية فى الماضى فى حملتين رئيسيتين الأولى بعد الحرب العالمية الأولى استغلت لدخول الشركات الأمريكية منطقة الامتيازات البترولية فى الشرق الأوسط تحت شعار الباب المفتوح وانتهت عام ١٩٢٨ . أما الحملة الثانية فقد كانت الحرب العالمية الثانية فى عامى ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ وكذلك عام ١٩٤٤ وكان الهدف منها كما تبين فيما بعد تحقيق سيطرة أكبر للمصالح البترولية الأمريكية على بترول الشرق الأوسط وإضعاف النفوذ البريطانى فى المنطقة وانتهت الحملة بسيطرة كاملة على موارد البترول فى الشرق الأوسط .

لذا فان الحملة الدعائية الراهنة التى تمارسها أجهزة الدعاية الأمريكية والغربية بالاضافة الى التصريحات التى يطلقها المسؤولون الأمريكيون بين الفينة والأخرى عن أستعداد الولايات المتحدة لتوجيه قوة كبيرة للقيام بعمل عسكرى للمحافظة على موارد البترول والتدخل فى حالة نشوب أى خطر على حقول الانتاج فى الخليج العربى انما هى فى اعتقادى خطة جديدة ذات أبعاد لايمكن التقليل من خطورتها تحتم علينا الاستعداد لمختلف الاحتمالات والنتائج .

وخاتمة القول هنا هو أن على الدول النامية والدول المتقدمة التعاون لايجاد الأرضية المناسبة للتفاهم على أن ينظر كل من الطرفين الى الطرف الآخر دون أى « عقد نقص » فعلى الدول المتقدمة أن تعامل الدول النامية بالاحترام الواجب ومن منطلق التعامل بالمثل دون النظر الى تلك الدول على أساس أنها أقل منها مكانة أو قوة ، كما أن على الدول النامية أن تعرف حجمها وقدرها دون التخلى عن كرامتها ولا تخضع الا لما تمليه عليها مبادئها ومسئولياتها تجاه أجيالها الحالية والمستقبلة . وفقط عن طريق التعاون الحقيقى والايمان بالاعتماد المتبادل ولحاجة كل طرف الى الآخر يمكن ايجاد حلول جذرية للمشاكل الرئيسية التى تواجه العالم ومنها ، مشكلة الطاقة .



المصادر

(أ) عربية

- أحمد زكى يمانى « **اللعبة البترولية** » محاضرة القاها معاليه بجامعة الرياض فى ١٩ أبريل ١٩٧٨ م .

- حامد ربيع ، « **البترول العربى واستراتيجية تحرير الأرض المحتلة** » (القاهرة : دار النهضة ١٩٧١) .

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، « **دراسات مختارة فى الصناعة النفطية** » (الكويت ١٩٧٩) .

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، « **النفط ومصادر الطاقة البديلة** » (الكويت : ابريل ١٩٧٧) .

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، « **التقرير الاحصائى السنوى السادس : ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨** » (**الكويت ١٩٧٩**) .

(ب) أجنبيّة

- Barraclough, Geoffery, "The Great World Crisis 1", The New York Review of Books (January 23, 1975).
- Casadio, Gian Paolo, The Economic Challenge of the Arabs (Lexington, mass.: Lexington Books, D.C. Heath, Inc., 1976).
- Chevalier, Jean Marie, The New Oil Stakes (London: Penguin Books, Ltd. 1975).
- Choucri, Nazli, International Politics of Energy Interdependence Lexington, mass.: Lexington Books, 1976).
- Federal Energy Administration, Potentional Future Role of Oil Shale. (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1974).
- Gordon, Richard L., "Alternative to Oil and Natural Gas", in Robert M. Connery and Robert S. Gilmour, eds., The National Energy Problem.
- Hirschmann, A.O., National Power and the Structure of Foreign Trade (Los Angeles: University of California, 1945).
- Holsti, K.J., International Politics, 2nd ed. (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1972).
- Kahn, Herman et al., The Next 200 Years: A Scenario For America and the World (New York: William Morrow & Company, Inc. 1976.
- Kindleberger Chacles, Power and Money (New York: Basic Books, Inc. 1970).

Kissinger, Henry A., "Energy: The Necessity of Decision," The Atlantic Community Quarterly: 3 (Spring 1975).

Maull, Hars., "Oil and Influence: The Oil Weapon Examined", Adelphi Papers, No. 117 (London: International Institute for Strategic Studies).

Yager, Joseph A., Energy and U.S. Foreign Policy (Cambridge, mass.- Ballinger Publishing Company 1974).

Yamani, Ahmed Zaki., "Oil: Toward a New Producer-Consumer relationship". A Lecture given at Ghatham House on September 17, 1974. Reprinted in The World Today, Vol. 30 No. 11 (November 1974).

المحتويات